



الأسباب السياسية للصراعات القبلية في السودان  
بالتطبيق على حالة دارفور

**The Political Causes of the Tribal Conflicts in Sudan: the Case of Darfur**

عبدھ مختار موسى

بروفيسور في العلوم السياسية

جامعة امدرمان الإسلامية- السودان

**Abdu Mukhtar Musa**

Professor of Political Science – Omdurman Islamic University - Sudan

[drmukhtar60@gmail.com](mailto:drmukhtar60@gmail.com)

[mukhtar60@oiu.edu.sd](mailto:mukhtar60@oiu.edu.sd)

<https://orcid.org/0000-0002-5927-8344>

## المستخلص:

يتناول هذا البحث مصادر وأسباب النزاع والصراع القبلي في السودان بصورة عامة مع التركيز في حالة دارفور. يحاول البحث مناقشة سؤال محوري هو: من المسؤول عن النزاعات القبلية في السودان؟ ويناقش فرضية أساسية هي: إن تسييس القبيلة يشكل أحد أهم أسباب تصاعد النزاع القبلي في السودان. ويستعرض البحث مفاهيم النزاع والصراع والصراعات القبلية والتعصب في السودان بصورة عامة ثم في دارفور. كما يقدم نماذج بالأرقام للعنف القبلي الدموي في دارفور عبر فترة تاريخية طويلة. ثم يتناول "تسييس القبيلة" كأحد أقوى الأسباب في إشعال الصراعات القبلية إضافة إلى الأسباب التقليدية مثل الصراع حول مصادر المياه والموارد والأراضي إضافة إلى تدفق السلاح من دول الجوار مثل شاد وليبيا، فضلا عن ظهور الحركات المسلحة في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة والتي قامت على قبلي في صراع مسلح ضد المركز بحجة أنه مارس ظلما على أقاليمهم على أسس عنصرية وإثنية. ويرى البحث على النخب السياسية الحاكمة أن تتعامل بحياد مع مكونات المجتمع وتتوقف عن تسييس القبيلة وأن لا تتدخل في الإدارة الأهلية كما عليها أن جمع السلاح وتعيد النظر في نظام "الحواكير" ونظم توزيع وامتلاك الأراضي. كما عليها أن تحقق العدالة والتنمية الشاملة.

**الكلمات المفتاحية:** القبيلة، القبلية، النزاع، الصراع القبلي، تسييس القبيلة، الإدارة الأهلية، دارفور، السودان.

## Abstract:

This article tries to explore the political drivers of the tribal conflicts in Sudan with especial emphasis on Darfur. It tries to answer a central question: Who is responsible for the tribal conflicts in Sudan? It also discusses a hypothesis: the politicization of the tribe constitutes one of the major reasons of the dramatic escalation of the bloody tribal conflicts in Sudan. The article reviews key concepts such as dispute, conflicts and tribalism in general and with special reference to Darfur. It provides figures and evidence-based analysis to verify the hypothesis. It also deals with the politicization of the tribe in Sudan as a major cause for igniting tribal conflicts besides other traditional reasons such as – dispute over water resources, grazing areas, land tenure (*Hawakeer*), along with flow of weapons from the neighboring countries notably Chad and Libya. The situation was aggravated with the emergence of the armed movements in Darfur which were mainly formed on tribal basis though the cause is one and general. They took arms against the central government as they

believe that they are discriminated on ethno-regional and racial basis. The article calls upon the ruling political elites to adopt a neutral approach towards the various components of the society. The government should stop politicizing the tribe, should not intervene in the tribes' internal affairs (the native administration), collect weapons hold unlawfully with the citizens (or tribes men), reform the system of land acquisition (cancel the *Hawakeer* tradition), and above all to achieve equitable and comprehensive development to put an end to the lack of justice and grievances that trigger insurgency.

**Key words:** tribe, tribalism, tribal conflict, politicization of tribe, native administration, Darfur, Sudan

#### مقدمة:

كما هو الحال في معظم الدول العربية وكل دول العالم الثالث تقريباً تشكل البنية القبلية حقيقة أنثروبولوجية وخاصة سوسولوجية في السودان. ورغم مظاهر التطور والحدثة في مناطق كثيرة في السودان - المدن الكبرى والمناطق الحضرية - إلا أن القبيلة والبنية القبلية في السودان ما زالت تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية توطر أنماط السلوك - بما في ذلك السلوك والسياسي - ولها نفوذ على الثقافة السياسية وعلى العملية السياسية في السودان. وقد زاد ذلك في العقود الثلاثة الأخيرة - فترة حكم الحركة الإسلامية في السودان - بصورة كبيرة بسبب تسييس القبيلة وأتنتنة السياسة، كما تكشف هذه الورقة بالأرقام والتحليل.

من ناحية عامة يجب التمييز بين "القبيلة" و"القبلية". فالأولى تشير إلى كيان اجتماعي حامل للقيم ورابط بين الجماعة يوفر لها الحماية والمصالح. أما القبلية (Tribalism) فهي تتطوي على عصبية. حيث يصبح لها مدلول هويوي - أي يعطي عضو القبيلة احساساً وإدراكاً بأنها تشكل له هوية تطغى على الهويات الأخرى بما فيها الهوية الوطنية. وتصبح هي نزعة وتشكل لأعضائها تصورا بوجود حدود اجتماعية وحدتها الأساسية هي القبيلة. وبما أنها تركز إلى تقاليد وقيم وأخلاق ونظام وهيكل فيه توزيع للسلطة (مثل زعيم القبيلة والناظر والشيخ والعمدة)، فهي إذن تأخذ طابع المؤسسة السياسية. هذا يعني النظر للقبيلة بمثابة أنها وحدة سياسية أو كيان سياسي (polity)

## أولاً: حول المفهوم:

### (أ): تعريف القبيلة:

يعرف ريفرز ( Rivers ) القبيلة "Tribe" في الموسوعة البريطانية ( 1971 ) على أنها: "جماعة اجتماعية من نوع بسيط تتكلم لهجة واحدة لها سلطة واحدة تتحد في رد الفعل مثل السلوك في المواقف المتعلقة بالحرب".  
عرّف قاموس أكسفورد القبيلة على أنها "جماعة من الناس يشكّلون مجتمعاً ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك". عموماً ينظر الفكر الغربي للقبيلة على أنها كيان جامد وغير قابل للتطور، فهي بنية تقليدية يتعين تحطيمها لا تطويرها لأنها نقيض التطور والتقدم، ولذا فإن عملية التحديث بجوانبها المتعددة كفيلة بتحطيم هذا الكيان (القبلي) الراكد والمعيق لتطور المجتمع وتقدمه.<sup>1</sup>

كذلك يشير البعض إلى أن القبيلة هي "الحالة التي يشعر فيها الفرد بأنه منظم في (ويدافع عن) قبيلته. وفي السياق الثقافي تشير إلى طريقة التفكير والسلوك والتي يكون فيها ولاء الأفراد للقبيلة أكثر من انتمائه للأصدقاء، أو للوطن أو أية جماعة اجتماعية."<sup>2</sup>

كما يعرفها آخرون بأنها "طريقة للمعيشة تقوم على مزيج من تنظيم مؤسس على صلة القرابة، والتبادل، وانتاج يدوي، اتصال شفوي...".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الرشيد رمضان سعد الله، أثر الإثنية على النزاعات في أفريقيا: دراسة حالة السودان (دارفور نموذج)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة امدرمان الإسلامية، 2008، ص 26.

<sup>2</sup> <http://oxforddictionaries.com/definition/english/tribalism?q=tribalism> Definition of tribalism;

[<http://www.macmillandictionary.com/dictionary/british/tribalism> Definition of tribalism by Macmillan dictionary

<sup>3</sup> .James, Paul (2006). Globalism, Nationalism, Tribalism: Bringing Theory Back In. London: Sage Publications

تتطوي القبلية "tribalism" على هوية ثقافية وإثنية قوية تميز أعضاء جماع ما من أعضاء جماعة أخرى. ومع وجود علاقات جوار وقرابة قوية، يتوافر لأعضاء القبيلة إحساس قوي بالهوية. ومن ناحية موضوعية لكي يتشكل المجتمع القبلي التقليدي يجب توافر تنظيم عُرُفي مستمر ونظام للتبادل. وهناك بُعد عاطفي يتمثل في وجود إحساس قوي بالهوية المشتركة يمكن أن يقود الناس للشعور بأنهم مرتبطين قبلياً *...to feel tribally connected*<sup>4</sup>.

تُعَرَّف "القبيلة" في اللغة العربية، على أنها جماعة من الناس تنسب إلى أب أو جد واحد، مثل قبائل العرب؛ ويقال الشعب أكبر من القبيلة ثم البطن ثم الفخذ. والقبيلة من الحيوان والنبات يعني الصنف منها. ويقال رأيتُ قبائل من الطير أي أصنافاً، وقبائل الشجرة أعضائها.<sup>5</sup>

أما "القبيلة" في الإصطلاح، هي جماعة من الناس ينتمون حقيقية أو وهمياً إلى أصل مشترك، يشعرون بانتماء إلى أب أو جد أعلى. كنظام هي نظم اجتماعية ذات أحجام مختلفة ومستويات متعددة. فمن الفرد إلى الأسرة فالفخذ فالبطن، فالعشيرة فالقبيلة. كل من هذه التقسيمات له أنماط تفكير وسلوك خاص وعام وتحكمه ضوابط ومعايير المجتمع بأكمله. وهذه المعايير تنظم المعاملات المختلفة للأفراد والجماعات الاجتماعية.<sup>6</sup>

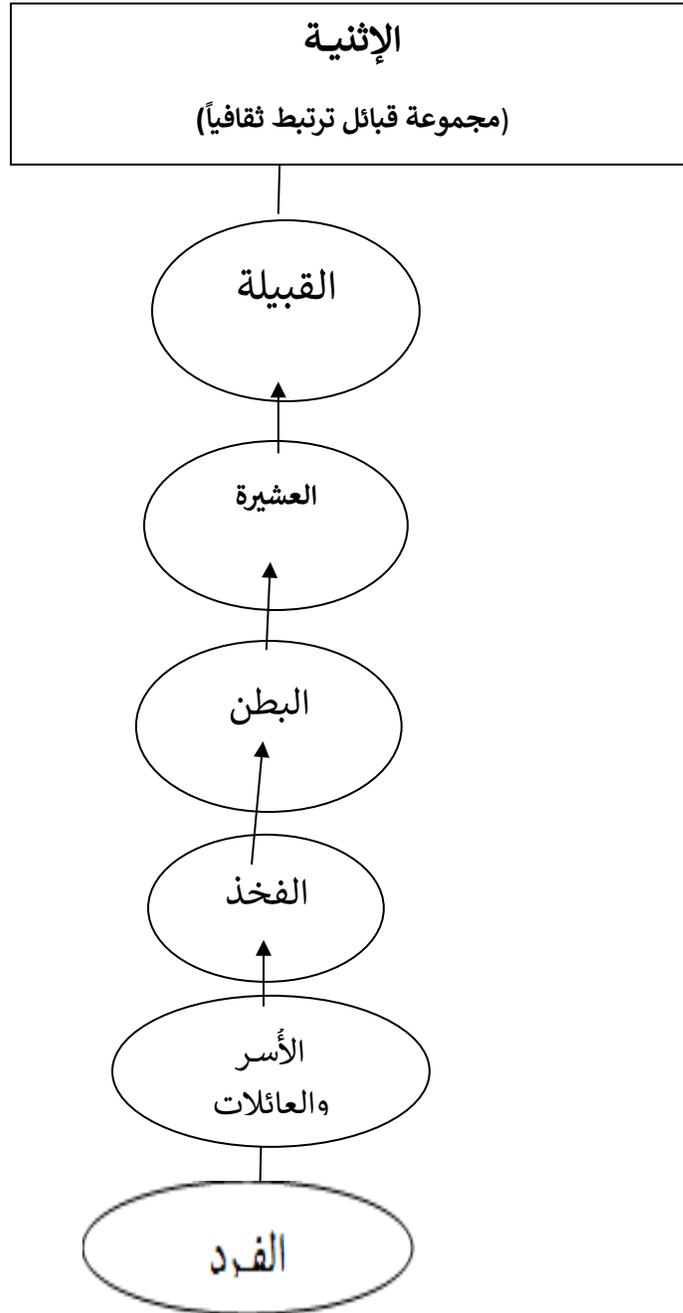
يمكن أن تكون هناك عدة قبائل تنحدر من سلالة واحدة. وبالتالي يمكن النظر لمجموعة قبائل على أنها مجموعة إثنية (عرقية) واحدة (أنظر الشكل التالي).

<sup>4</sup> Kanakasena Dekā; Kanakasena Ḍekā (1993). Assam's Crisis: Myth & Reality. Mittal Publications. pp. 90.

<sup>5</sup> جمال الدين أبو الفضل محمد (ابن مطور)، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة: دار المعارف، الجزء الخامس ص3519.

<sup>6</sup> د/ إدريس سالم الحسن، رؤى سودانية، مرجع سابق، ص 203

يمكن التعبير عن ذلك في هذا الشكل الذي يوضح انتماء الفرد إثنولوجياً:



لعل الأساس في تعريف القبيلة في المنظور الغربي هي رابطة القرابة والانتماء إلى الأب المشترك؛ إلا أن وحدة القبيلة لا يمكن إرجاعها إلى صلات القرى وحدها فالقبيلة بها الغرباء من أبنائها وفيها من لا ينتمون إلى جد القبيلة مثل المستلحقين من القبائل الأخرى كما فيها من لا ينتمون إليها بصلة نسب كالموالي (أي الرقيق). هناك ثمة رابطة تجمع أبناء القبيلة كلهم جميعها وتدفعهم للتمسك بقبيلتهم والدفاع عن كيانها. والواقع أن القبيلة تعتبر الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي في المجتمع العربي قبل الإسلام فهي تتواجد في الصحاري والقرى كما في الحواضر والمدن.<sup>7</sup>

من ناحية تراتبية اجتماعية أو هيكل تنظيمي (hierarchy) تضم القبيلة مستويات مختلفة في التنظيم الاجتماعي متسلسل تشكل تنظيمياً منقسماً إلى شرائح اجتماعية متعددة وفق ترتيب داخلي يشمل على الفئات التالية:<sup>8</sup>

1/ زعماء القبيلة ومشايخها يمثلون السلطة السياسية والناطقين السياسيين باسم قبائلهم .

2/ الفرسان أو المحاربون: وهم القاعدة العسكرية للقبيلة، وهم من أبناء القبيلة، وهم في الغالب أبناء زعماء القبائل والبطون والأفخاذ والأسر والعائلات.

3/ العامة: وهم سواد القبيلة و حاملو الأعباء فيها كالرعاة والزراعيين والحرفيين.

4/ العبيد: وهم موالي القبيلة، والملحقين بها يشاركونها سراءها وضرأها.

---

7 فؤاد اسحاق الخوري ، السلطة لدى القبائل العربية، بيروت دار الساقى ، ط (1)-1999 ص 13 في: الرشيد رمضان، أثر النزاعات... المصدر السابق، ص

8 مسعود صاهر ، المشرق العربي من البداوة إلي الدولة الحديثة، بيروت معهد الإنماء ، ط (1) 1986، ص35-33

وهكذا فإن وحدة القبيلة لا تنفي التخصص الفئوي بين أفرادها، ووفقاً للتقسيم أعلاه، تتم التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للقبيلة ودورها السياسي. فلكل فرد في القبيلة موقع اجتماعي خاص به، يصعب تجاوزه بسبب الموروث القبلي الذي يمثل الضباط القانوني لعمل القبيلة العربية.

إن الإلتواء القبلي كان بمثابة ميثاق يلتزم به أفراد القبيلة، وكانت القبائل العربية تخلع من لا يلتزم بالسلوك القبلي السليم. ولقد كانت عادة الخلع هذه بمثابة قانون يحكم سلوك الأفراد ويلزمهم بطاعة سلطات شيخ القبيلة وإلا حُرِموا من العيش وسط القبيلة وفرضت عليهم العزلة لأنهم متمردين على ميثاق الإلتزام بمكارم الاخلاق. وكان الخلعاء تهدر دماؤهم في بعض الأحيان، وتعلن القبيلة أنها لن تطالب بدم الخليع إذا ما قتل، ويعيش هؤلاء الخلعاء في بؤس وشقاء ويسمون بالصعاليك.<sup>9</sup>

عندما جاء الإسلام وجد المجتمع العربي يقوم بصورة أساسية على القبيلة اعترف أو أقر الإسلام الأساس البيولوجي للقربية وصلة الدم والقربى الرحمية وجعل أصرة الدم أساساً للتراحم والتلاحم والود والبر والإحسان.<sup>10</sup> يقول الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ.<sup>11</sup> أقر الإسلام بتعدد الألسنة والشعوب و الأقوام والقبائل، كما أوضحت الآية الكريمة. ولذا فقد جاء الإسلام مشروعاً توحيدياً شاملاً لهذه الروابط المتعددة باعتبارها جزء من الكل بحيث نظم وجودها ودورها ضمن المجتمع الموحد الذي جاءت به العقيدة الإسلامية. لقد سلك الإسلام في تعامله مع المجتمع العربي ( القبلي ) طريقين متوازيين.

الأول : الإبقاء على الأشكال والتنظيمات الاجتماعية القائمة مع تطوير وتغيير مضامينها. فقد أبقى الإسلام على القبيلة ولم يبلغ الأسس التنظيمية، بل حيد مضمونها الانطوائي أو الولائي وأخرج القبيلة في صياغة تنظيمية جديدة مكنها من

9 زكريا بشير أمام ، مقال دورية دراسات أفريقية، مركز البحوث والترجمة ، ص46؛ في الرشيد رمضان، المصدر السابق، ص

<sup>10</sup> الرشيد رمضان، المصدر السابق، ص

<sup>11</sup> سورة الحجرات، الآية، 13.

بعث القوي الكامنة فيها، وانتقل بها إلى مستوى حضاري أرقى، حيث حافظ على قيمتي التماسك والتضامن مع تقديم الأسس القائمة عليها لتحل رابطة الولاء للعقيدة محل رابطة النسب والدم.

الثاني : بلور أشكال تنظيمية جديدة فقد جاء الإسلام بمفهوم الأمة الإسلامية، كشكل اجتماعي ارقى، متجاوزا القبيلة - تطويراً لا إلغاءً، لأن الأمة كمفهوم يعلو فوق القبيلة، ولكن لا يلغيها إذ ليس من شرط قيام الأمة انتفاء القبيلة. الأمة تتكون من المسلمين كأفراد متضامنين فإنه ليس ثمة ما يحول دون احتفاظ هؤلاء الأفراد بارتباطهم بالقبيلة كإطار اجتماعي داخلي. ولذا فقد سعى الإسلام إلى إقامة الوحدة بين فئات الأمة وليس دمجاً لهذه الفئات أو إذابة لها. ومن ثم حدث تدرج في الانتماءات وارتقاء الولاء إلى مستوى أعلى وأسمى بعد كانت الانتماءات الفردية تتطابق مع الولاءات وتتحصر حول محور القبيلة فحسب، أصبح قيام الأمة الإسلامية يمثل تعددا في الانتماء (من القبيلة إلى الأمة) أما الولاء فقد تم توحيده وصار خالصاً للأمة المجيدة للأخوة الإسلامية.

#### (ب): الفرق بين النزاع والصراع:

الصراع هو القانون الطبيعي الذي يحكم الحياة. عندما يوجد فرد واحد يوجد سلام. عندما يوجد اثنان يكون هناك صراع (قابيل وهابيل). وعندما يكون هناك ثلاثة يكون تحالفات.. فعالم النفس سيجموند فرويد يرى أن الصراع يمكن أن يكون حتى مع النفس. أما دارون فيرى أن الصراع هو مع الطبيعة؛ بينما يتحدث ماركس عن صراع طبقي.

حتمية الصراع تستلزم ضرورة إعمال العقل في كيفية إدارته منذ طوره الأول عندما يكون نزاع يمكن احتاؤه بالحكمة. وعلى مستوى الدولة تصويب السياسات نحو مخاطبة جذوره والقضاء على مصادره وأسبابه الأساسية.

يرى جون بيرتون (John Burton, 1990) إن النزاع يشير إلى "خلاف في المدى القريب والذي قد يصل إلى نوع من الحل، وتتطوي فترة النزاع على قضايا يمكن التفاوض حولها negotiable. أما الصراع (conflict) فهو بعيد المدى وينطوي على قضايا جدلية وخلافية عميقة الجذور والتي تكون عصية على التفاوض (non-negotiable)". هذا يعني أن ما لا يقبل التفاوض يترسخ في الذهن وتكون عملية تغيير هذه الفكرة أمراً صعباً إذا لم تكن مستحيلة.

وتكمن الفكرة الأساسية في أنه إذا لم يتم احتواء وحل سريع لنقاط النزاع فإن الأمر سوف يتطور إلى صراع. لكن نادراً يتراجع الصراع إلى نزاع بدون تدخل. ويشبه البعض النزاع بالمساومة بين البائعين والمشتريين حول سلعة ما وفي نهاية الأمر يصل الطرفان إلى تسوية ترضي الطرفين (compromise). لكن إذا كان هناك جدال ونزاعات مرعبة وتركتها تتداعها لكي تصل لنتيجة، فإن النتيجة سوف تكون الصراع.

والصراع من المفاهيم التي خضعت لتنوع وتعدد. مثلاً يرى بعض الباحثين والعلماء أن مفهوم الصراع يشمل ما

يلي:

1. وضع اجتماعي، يحاول فيه طرفان على الأقل، الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية أو المعنوية، وفي نفس اللحظة، أو تحقيق أهداف ومصالح متناقضة (incompatible goals) في لحظة واحدة. وتكون هذه الموارد أو الأهداف غير كافية إرضاع هذه الأطراف.<sup>12</sup>
2. يشير كوينسي رايت Quincy Wright أن الصراع "هو في بعض الأحيان يستخدم للإشارة إلى التضارب، أو التناقض في المبادئ أو المفاهيم أو العواطف أو الأهداف، أو المطالبة بالكيانات أو الهوين وأحياناً تُستخدم للإشارة إلى عملية تسوية هذه التناقضات.<sup>13</sup>

### ثانياً: أسباب النزاع القبلي في السودان:

يمكن القول أن النزاع dispute - وما يتبعه من الصراع القبلي conflict - في السودان يرتبط ببنية الدولة ونظامها السياسي، كما يرتبط بالخطاب السياسي. كما أن الظروف الموضوعية هي التي تنقل النزاع الاجتماعي إلى صراع سياسي. فالنزاعات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وكذلك الصراعات القبلية خاصة في المجتمعات المتخلفة.

<sup>12</sup> Peter Wallensteen, "Understanding Conflict Resolution: a Framework", in Wallensteen Peter (ed.): Peace Research: Achievements and Challenges, pp. 120 - 121

<sup>13</sup> سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة؛ والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014، ص 61.

لكن تحولها إلى عنف وتصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح يصبح ظاهرة ومعضلة تتجاوز طبيعة النزاع القبلي التقليدي. حيث أن المجتمعات التقليدية التي قوامها نظام قبلي تندلع فيها هذه النزاعات والصراعات من حين إلى آخر بسبب النزاع حول المرعى أو عمليات تآر قبلي، ولكنها عادة تكون محدودة ويتم احتواؤها بالأعراف القبلية. أما زيادة المعدلات عبر فترة زمن قصيرة مع الاختلاف في التردد (تكرار عدد الحروب) وفي عدد الضحايا وفي حجم الضحايا فهذا يصبح ظاهرة تؤثر على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي. وبمثلما هي تستحق الدراسة هي أيضاً تعكس فشل السياسات.

باستقراء الصراعات القبلية في السودان يتضح أنه ظهر بوصفه تنافس أو نزاع قبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة والكوارث الطبيعية (مثل الجفاف والتصحر)، ويتعدّد بسبب التمسك بالمفهوم التقليدي لـ "الحاكرة"، إلا أنه ينطوي على اعتراض كثير من القبائل على شكل التنظيم الحديث وآليات الدولة الحديثة التي بدأت تؤثر على آلية البنية التقليدية للمجتمع القبلي وهي "الإدارة الأهلية". كما أن غيات "الدولة المحايدة" في التعامل مع القبائل والتعاطي مع النزاعات الإثنية، وعسكرة القبائل، وظهور "المحاخصة السياسية" بدلاً عن الحزبية في العملية السياسية، أدى كل ذلك إلى تصاعد الصراعات القبلية وتسييسها وتعقيد أزمة الدولة في السودان. وقد تجلّى ذلك في أزمة دارفور. لذلك تستند هذه الورقة إلى دارفور كحالة دراسة لهذا الموضوع.

ترتبط النزاعات القبلية في السودان بأسباب وعوامل متعددة. ويمكن الإشارة إلى بعضها في ما يلي:

بعض أسباب النزاعات القبلية في السودان (خاصة دارفور):

1. النزاع حول الأرض.
2. المسارات (طرق الرعي بين الأراضي المزروعة).
3. مصادر المياه.
4. تعدي الحيوانات على المزارع.

5. التدهور البيئي، والجفاف والتصحر.

6. إثارة النزعات القبلية والعصبية الإثنية (عرب مقابل غير عرب/أفارقة).

7. السرقة و"التارات" (الثأر).

8. النهب المسلح.

9. تدفق السلاح من دول الجوار (العلاقات مع ليبيا والتداخل القبلي مع تشاد).

10. توافر أسلحة حديثة وانتشار ثقافة العنف.

من أكبر أسباب زيادة النزاعات القبلية في اتجاه معاكس لسير الحداثة والعولمة في السودان هو غياب التعليم والوعي من ناحية، ثم الحضور الضعيف للسلطة الرسمية في الريف بعد حل الإدارة الأهلية مما أدى إلى إزكاء روح العصبية القبلية. ثم إعادة الإدارة الأهلية بصورة ميسرة وليست كنظام اجتماعي تنتجها ميكانيزمات المجتمع التقليدي في تطوره الطبيعي. حيث أدى التدخل السياسي إلى إضعاف لميكانيزمات المجتمع مما أدى إلى إنهيار عناصر الضبط الاجتماعي. فكانت النتيجة فراغ إداري وأمني أدى إلى حدوث التوتر والنزاعات بين القبائل. ومع المناخ السياسي المضطرب وانتشار السلاح أدى ذلك إلى إنتقال الصراع القبلي إلى صراع مسلح. وزادت كثافته وتضاعف عدد الضحايا وزادت وتيرته ومعدلاته (الجدول رقم 3).

كذلك من أسباب تقادم هذا الصراع أن الحكومة السودانية تدخلت بصورة اعتبرتها بعض الإثنيات أنها غير محايدة من ناحية، كما أن غياب الإدارة الأهلية في صورتها القديمة من حيث المشروعية والقبول والكفاءة في هذا المناخ مع تدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى ظهور مجموعات أصبحت تستثمر في النزاعات إما لكسب سياسي حزبي أو انتخابي أو من خلال بيع السلاح. وبالتالي فهي تسعى بالفتنة بين القبائل لاستمرار الصراع لتستمر مصالحها.

نتج عن هذا التدخل السياسي الخاطئ أن حدث تسييس للقبيلة في المناطق الريفية، كما أن تصاعد الصراع القبلي المسلح وتقاطعه مع الحرب بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية في دارفور - منذ 2003 - زاد من تعقيد الأزمة. حيث حدث استقطاب سياسي وتوظيف لهذا الصراع القبلي في مختلف الاتجاهات.

هناك من يرى أن غياب الديمقراطية هو أحد أسباب تصاعد القبلية والصراع القبلي. فانقلاب الجبهة الإسلامية القومية في يونيو 1989م "غيّب الديمقراطية في السودان ومن ضمنها دارفور والتي كانت تمارس الديمقراطية عبر الأحزاب وهي مؤسسات حديثة لا يشترط للدخول إليها القبيلة بل البرنامج. هذا لا ينفي أن الأحزاب الموجودة في دارفور كان يغلب عليها الطابع القبلي، ولكن كانت الممارسة كقبيلة بترجيح كفة البرنامج على القبيلة. وكانت القبيلة متجذرة في الريف أكثر من المدينة.<sup>14</sup> وعند انتقال المواطن القروي إلى المدينة كانت المدينة قادرة بعلاقاتها الاجتماعية والسياسية والنقابية والثقافية أن تجعل له أكثر من انتماء حيث تتم عملية استيعابه في منظمات المجتمع المدني المختلفة (أحزاب، اتحادات، روابط، جمعيات، أندية وما شابه ذلك)، وبالتالي يضعف ولائه القبلي.

أما في عهد حكومة الإنقاذ الوطني "فقد أصبحت للقبائل أحياء خاصة بها في المدينة، وبالتالي فبدلاً من تحضير أو تمدين القروي تريفت المدينة. بغياب الديمقراطية في دارفور تحول الصراع إلى صراع قبلي بحت؛ فأصبحت انتخابات المحليات وأي انتخابات أخرى تتم على أساس قبلي. وأصبح محرماً على أفراد القبائل الأخرى الفوز في (حاكورة)<sup>15</sup> القبيلة صاحبة الأرض. بل وصل الاستقطاب القبلي لتقسيم حتى وظائف الحكومة المحلية من مدراء للمؤسسات والشركات الحكومية، وصولاً لتوزيع (كوتات) السكر على التجار تراخ فيه القبيلة.<sup>16</sup> وسارت الجبهة الإسلامية القومية في نهج استقطاب بعض القبائل ودعمها بالسلاح والعتاد في مقابل الأخرى. واستخدمت الإدارة الأهلية كوظائف حكومية تعطي للقبائل الموالية للنظام، وتحجب عن الأخرى التي ترفض الإذعان. واستحدثت الحكومة نُظارات في حاكورة بعض

<sup>14</sup> صحيفة الميدان، (لسان حال الحزب الشيوعي السوداني)، الخرطوم، 2013/8/7.

<sup>15</sup> الحاكورة: في اللغة هي "الحكر" واصطلاحاً هي الأرض (الزراعية، الرعوية، السكنية...ألخ) التي يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة، أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها علناً للطبيعة ملكاً لها يتوارثها من بعده ورثته. للمزيد أنظر: علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2003) ص ص 163-168.

<sup>16</sup> المرجع نفسه.

القبائل التي رفضت الإذعان لأخرى رضيت أن تكون واجهة سياسية عبر قياداتها الأهلية. وبالتالي عندما غيبت الديمقراطية وأصبحت القبلية اللاعب الأوحيد في الساحة.<sup>17</sup>

### ثالثاً: النزاع القبلي في دارفور:

من الحقائق التاريخية أن إقليم دارفور ظل طوال الفترة 1916 - 1956م جزءاً لا يتجزأ من السودان الحديث كمنطقة متخلفة يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية. وعندما استقل السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العرب، المسلمين في غالبيتهم، أو ما يُسمى بالمجموعة النيلية العربية المسلمة المسيطرة.<sup>18</sup> كانت هناك نزاعات في الإقليم في الفترة 1956 - 1980م - أي منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية. وفي الفترة من 1983 - 1993م تحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين تجمعات إثنية قبلية ومجموعات شادية، والحكومة المركزية مع استخدام الأسلحة الحديثة. وفي الفترة من 92 - 2002م كان هناك استقطاب إثني: عرب ضد غير العرب ومع تدخل الحكومة أصبح مستوى الصراع قومي.

يتفق الباحثون على تعدد مصادر وعوامل النزاع القبلي في السودان، وهي عوامل تتداخل وتتكامل في تأثير واعتماد متبادل interrelated وتؤدي إلى تعقيد النزاع الناتج عنها. وقد قسم أحد الباحثين النزاعات إلى مجموعات بما يساعد في فهم ديناميات النزاع (في دارفور مثلاً). ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من النزاعات كما هو في الجدول رقم (1) أدناه:<sup>19</sup>

مستوى النزاع	الفاعلون في النزاع	قضايا/أسباب النزاع
--------------	--------------------	--------------------

<sup>17</sup> المصدر نفسه. أنظر كذلك موقع صحية الراكوبة، الإلكترونية، 2015/8/7

<sup>18</sup> عطا البطحاني، نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور، في: عبد الغفار محمد أحمد و لايف مانقار (تحرير)، دارفور إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق، 2006)، 84.

<sup>19</sup> عطا البطحاني، المصدر السابق، ص 164.

محلي	عشائر ومجموعات داخل وبين القبائل intra- and inter-tribal	ملكية الأرض، مراكز المياه، المراعي
إقليمي	العرب ضد غير العرب	المجلس المحلي، المحافظة
قومي	كل إقليم دارفور ضد الحكومة المركزية	تقسيم السلطة والثروة مع الأقاليم الأخرى
دولي	الحكومة والمجتمع الدولي	نزاع إسلامي/دولي

المصدر: عبد الغفار محمد أحمد و لايف مانقار، المصدر السابق، 164.

لكن يرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة لهذا الصراع الذي اندلع في (2003) تعود جذورها إلى العام 1982. ثم أخذت بعداً جديداً في عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى "التجمع العربي" بدعم حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك. بينما يرى آخرون أن هذه المرحلة الأخيرة (حكومة الإنقاذ الوطني) شهدت تفاعل الإسلام السياسي مع الاستقطاب الإثني. فعندما جاءت حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم في 30 يونيو/حزيران 1989م تصاعدت عملية أثننة (Ethnicization) النزاعات بسرعة متزايدة، حيث كان للحكومة الإنقاذية الإسلامية الجديدة "تأثير مباشر وقوي في تغذية النزاع بأبعاد أيديولوجية وعرقية وسط الأطراف التي تسمى عرب وزرقة".<sup>20</sup> وعندما شعر الفور بأن ما يجري قد تجاوز الحدود قاموا في بداية 2003 بتكوين جيش تحرير دارفور. وفي وقت قصير انضم إليهم الزغاوة. وتحول اسم الحركة إلى حركة/جيش تحرير السودان. ثم برزت لاحقاً حركة أخرى تسمى العدل والمساواة.

<sup>20</sup> المصدر نفسه، ص 89.



التوزيع القبلي في دارفور (خريطة تقريبية) Islamonline.net2004

ترى بعض النخب الدارفورية أنه بعد إدخال نظام الحكم الإقليمي في البلاد (في الثمانينات) وتنصيب الدارفوريين في مناصب حاكم الإقليم والوزراء والمحافظين، تغيرت حالة النزاع في الإقليم بشكل درامي. فالذين تربطهم علاقات قبلية وإثنية مع أطراف النزاعات أصبحوا في السلطة.<sup>21</sup> ومع أن الانحياز لا ينبع بالضرورة من هذه الحقيقة، فقد بدأت - مع مرور الوقت، لسوء الحظ - أعداد كبيرة من موظفي الدولة في الانحياز لأحد أطراف النزاعات الإثنية. فمذ عام 1981 تقريباً، بدأ الموظفون الحكوميون في الإقليم في تحديد خصومهم بمثل هذه التصنيفات. وفي هذه الفترة بالتحديد بدأت تتبلور التحالفات السياسية المتعارضة: الزغاوة ومجموعات العرب الرعاة والأخوان المسلمون في جانب، والفور والتجور والصفوة المدنية في دارفور في الجانب الآخر. ومع تصاعد التوترات والنزاعات حول الموارد قامت المجموعات الإثنية الأساسية بتنظيم نفسها في كتلتان منفصلة. وهنا أعلن التجمع العربي عن نفسه في مذكرة لرئيس الوزراء الصادق المهدي الذي يتركز نفوذه السياسي في دارفور وسط القبائل العربية.<sup>22</sup>

فقد أشار أكثر من (23) زعيماً وقيادياً من المجموعات العربية، يمثلون خليطاً من المثقفين والقيادات القبلية وكبار الموظفين، أشار هؤلاء في مذكرتهم رئيس الوزراء إلى أن "الجنس العربي" هو الذي "نشر الحضارة في هذا الإقليم... ذلك في مجالات الحكم والدين واللغة". وقد أشار التجمع العربي في مذكرته إلى أن العرب يشكلون حوالي (70%) من سكان دارفور، ويعيشون في حوالي 55% من إجمالي مساحتها ويساهمون بحوالي 15% من إجمالي الدخل القومي للسودان ككل. وأن المتعلمين من أبنائهم يشكلون حوالي 40% من الصفوة المتعلمة في الإقليم. ومع كل ذلك يُمثّلون بـ (14%) عضواً فقط في البرلمان القومي.<sup>23</sup>

لكن هناك تقديرات مختلفة أخرى يوضحها هذا الجدول (رقم 2) أدناه:

<sup>21</sup> عطا البطحاني، المصدر السابق، ص 85

<sup>22</sup> عطا البطحاني، المصدر السابق، ص 85.

<sup>23</sup> المرجع نفسه، ص 86.

القبيلة	السكان	التعليم	الموارد الاقتصادية	الثروة الحيوانية	الأسلحة
الزغاوة	%10	%50	%60	%10	%10
القبائل العربية	%25	%10	%27	%70	%68
الفور	%40	%25	%23	%18	%14
المساليت والقبائل الأخرى	%20	%15	%10	%02	%03

المصدر: نازك، رباح، 1998. في: عبد الغفار محمد ولايف مانقار، مصدر سابق، ص 86.

بغض النظر عن حقيقة هذه الأرقام ، فإن العرب يشكون من ضعف تمثيلهم في المؤسسات المحلية والإقليمية وفي الحكومة القومية، ويطالبون برفع تمثيلهم إلى 50% في المستويات الثلاثة حسب وزنهم السكاني ومساهماتهم في الثروة والمعرفة الإقليمية ودورهم التاريخي كحملة حضارة. ويلخصون مطالبهم هذه بتهديد مضمّر، حيث نقول مذكرتهم:

"إننا نخاف إذا ما استمر تجاهل تمثيل الجنس العربي، أن تقلت الأمور من أيدي الحكماء إلى أيدي الجهلاء، وبالتالي دفع الأوضاع إلى نتائج خطيرة."

غير أن الحكومة لم تتدخل في الوقت المناسب، كما أنها لم تتدخل بحياد، وعملت على استقطاب بعض النخب إلى جانبها. هذا الاستقطاب السياسي الحاد تلازم مع استقطاب إثني وتمايزت الهويات العربية مقابل الأفريقية (عرب مقابل زرقة). ومع ظهور الحركات المسلحة حدثت تقاطعات بين ما هو سياسي وما هو قبلي فكانت النتيجة تصاعد أزمة دارفور وتعقيدها وتدويلها.

بيد أن الملاحظة المهمة في النزاعات في دارفور وعلى مدى عشرات السنين لم تكن دائماً إثنية أو مسيئة. حيث كانت هناك نزاعات داخل المجموعات العربية نفسها وداخل الزنجرية فيما بينها أيضاً. ويُعد الصراع بين المزارعين والرعاة والتنافس حول موارد المياه الشحيحة والأرض الصالحة للزراعة، إحدى الصراعات التقليدية على وجه العموم في القارة

الأفريقية. وقد أكتسب صفة خاصة في السودان وعلى الخصوص في دارفور، بعد التغيرات المناخية والتحولت البيئية المطرية خلال العقدين الماضيين.<sup>24</sup> الذي حدث فيه انحسار نطاق المراعى والموارد المائية اضافة إلى قلة الرقعة الزراعية نتجية لانجراف التربة الخصبة بواسطة عوامل التعرية ومن ثم الضغط علي الموارد القليلة والشحيحة، وتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة. بدأ يتفجر النزاع عندما تلتقى قبيلتان أو أكثر تنتهيان إلى أصول عرقية مختلفة تتضارب مصالحهما حول موارد المياه والرعى، ويحدث احتكاك بسيط بسبب إتلاف قبيلة معينة لمزرعة مزارع من قبيلة أخرى تحدث مناوشات بين القبيلتين والتي غالباً ما تبدأ صغيرة ثم تزداد بسرعة مذهلة لتتطور إلى صدام مسلح وصراع قبلي حاد تكون نتجيته العدد كبير من الضحايا.<sup>25</sup>

ومن الأمثلة نزاع التعايشة والقمر والفلاتة بريفي رheid البردي وريفي تلس، وقد تم الصلح بين قبيلتي التعايشة والقمر باتفاقية سرير بتاريخ 1984/11/20؛ وكان تزام السكان على موارد المياه الشحيحة هو أقوى الأسباب للصراع.<sup>26</sup>

كان التعايش السلمي بين قبائل دارفور يسود المنطقة وكانت العلاقات تحكمها الأعراف والعادات والتقاليد، بجانب تعاليم الإسلام السمحة. وكانت دارفور ترتبط ارتباطاً وثيقاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية بمجتمع السودان الكبير. كل ذلك ساهم في ترابط وتماسك النسيج الاجتماعي بدارفور. إلا أن الوضع الآن اختلف كثير عما كان عليه في السابق، حيث أصبحت ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل اليوم من أهم أسباب الصراع القبلي في السودان ولا سيما دارفور إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الحواكير وديار القبائل أصبحت جزءاً أصيلاً من الموروثات والتركيبة

<sup>24</sup> الرشيد رمضان، رسالة ماجستير، المصدر السابق، ص 52.

<sup>25</sup> المصدر نفسه، ص 52

<sup>26</sup> الرشيد رمضان، المرجع السابق، ص 53.

الاجتماعية والثقافية لأهل دارفور؛ وصارت حقوقا مكتسبة منذ القدم وأصبحت ذات أبعاد سياسية خطيرة فلا يمكن تجاوزها أو حلها بسهولة.<sup>27</sup>

هنالك عدة أسباب تداخلت وأثرت سلبا في خلخلة البنية الاجتماعية والقبيلية فما يتعلق بحواكير وديار القبائل بدارفور، وتطورت هذه المشاكل لتصبح أساسية في أزمة دارفور الحالية ومنها: نزوح بعض القبائل من الدول المجاورة بسبب الحرب والمجاعة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في تلك الدول الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع الأمني في دارفور. فبدخول هؤلاء إلى حواكير القبائل الحدودية والاستقرار بها بدأ التنافر والصراع فضلا عن هذا كان هنالك أثر للتدخل القبلي في المناطق الحدودية. ومع عدم وجود موانع طبيعية بين بطون القبائل السودانية شجّع العديد من القبائل الحدودية المشتركة للعبور إلى داخل الأراضي السودانية لنصرة فروع القبيلة والوقوف معها في صراعتها ضد القبائل الأخرى.<sup>28</sup>

هنالك أيضاً نماذج أخرى للنزاعات بسبب الحواكير، مثل جماعات قبائل العرب الرحل في كل من شمال وغرب دارفور مثل الرزيقات الشمالية والمحاميد والماهرية تشعر بالغبين لاعتقادها بأن التقسيم السابق للديار والحواكير لم يشملها في حين أن لكل القبائل الأخرى ديارا وحواكير معروفة الحدود، والسبب في ذلك هم أنفسهم حيث أنهم لا يؤمنون بفكرة الاستقرار في رقعة أرض محددة، بل آثروا حياة الترحال بحثا عن الماء والكأ وضمان حق المرور في كل الديار من الجنوب وشمال. عندما شرع المتعلمون من أبناء هذه القبائل في تنفيذ برنامج استقرار الرحل لتقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل لذويهم بدلا من حياة البداوة والترحال فوجئوا باستحالة الأمر لأن كل شبر من الأرض مملوك لقبيلة بعينها ويحرم عليهم الاستقرار الدائم فيها. وهذا ما دعاهم للمطالبة بضرورة العمل على تغيير الوضع والمفاهيم لمواكبة

<sup>27</sup>المرجع نفسه، ص 53.

<sup>28</sup>المرجع نفسه، ص 53.

العصر، والعمل بالمفاهيم الجديدة وتأكيد حرية الانتقال والاستقرار والمساواة بين المواطنين على أساس المواطنة بدلا من التمسك بالمورث الذي يزعمون أنه انتهى عهده وفقد معقوليته.<sup>29</sup>

دخلت هذه القبائل الأنفة الذكر في نزاعات مع معظم قبائل وأصبحت تدعي أن هناك مناطق ديار لهم كما فعل الماهرية بمنطقة (الجنيك) في دارسوني ومناطق أخرى في دار زغاوة الشيء الذي استقر الزغاوة وأثار حفيظتهم وتنادوا للدفاع عن أرضهم؛ ودخلوا في حرب مع بعض القبائل العربية في المنطقة مثل المحاميد والعريقات والعطيفات التي جاءت مؤازرة للماهرية في حربها ضد سكان دار سوني في 1994. هذابا لإضافة إلى تأكيد مليكتهم لحواكير أخرى في منطقة دار مساليت مثل حاكورة قبيلة الماهرية والحوطية وتدعم حججها في هذا الشأن ببعض الخرائط والمستندات التي اعتبرها الآخرون دليلا ماثلا على احتلال أرض الغير واسيطان فيها بالقوة عن طريق:-

1/ ممارسة العنف المباشر واستفزاز المواطنين وترويعهم لمغادرتها.

2/ استمالة بطونهم في دول الجوار للقدوم إلى المنطقة لاحتلالها اخلائها من السكان الأصليين بحرق القرى والتنكيل بالمواطنين المحليين واجبارهم على مغادرتها حفاظاً على أرواحهم وممتلكاتهم.<sup>30</sup>

إن المشكلة الحقيقية فما يتعلق بنظام الحواكير بمفهومه السائد في دارفور قد افقد الحكومة (المركزية والولائية) هيبه الدولة وسلطانها على بسط نفوذها باقرار الأمن والطمأنينة بالنسبة للمواطن. وخير مثال على ذلك نزاع الرزيقات والزغاوة بمحافظة الضعين عام 1996 حيث غيرت الرزيقات لافتة (مجلس منطقة الضعين) بلافتة (مجلس منطقة دار رزيقات). كما أصدرت قبيلة الرزيقات قرارا مكتوبا لحكومة المحافظة بأجهزتها الأمنية والقضائية والتنفيذية يقضي بطرد

<sup>29</sup> التجاني مصطفى، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان، (الخرطوم: معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1998)، ص 99.

<sup>30</sup> / المصدر نفسه، ص 115.

خمسة من المواطنين الزغاوة من محافظة الضعين، وذلك بحجة أنهم غير مرغوب فيهم لاعتبارهم قادة يؤثرون على أفراد قبيلتهم ويحرضونهم على القتال ضد قبيلة الرزيقات.<sup>31</sup>

إذن لا بد من معالجة ملكية الأرض بالتراضي الاجتماعي والأعراف، في الوقت الراهن كتمهيد لتطيرها قانونياً ودستورياً، لأنها سوف تظل سبباً قائماً لتجديد الاقتتال والنزاع كما سنحت الفرصة لذلك، في ظل وجود تقاطع مصالح وأهداف داخل المجتمع، علاوة على التدخل الأجنبي الذي لا يدخر وسعاً في الاستفادة من كل الفرص التي تساعده في تحقيق أهدافه حتى لو كانت تركية الحرب القبلية.

رابعاً: التعصب القبلي (نماذج من العنف الدموي):-

ظاهرة الصراع القبلي في دارفور ظاهرة قديمة منذ قيام السلطنات ومرورا بكل الحقب التاريخية كان النزاع القبلي مستمر تؤثر فيه عوامل تزيد من حدته في كل عهود الحكومات الوطنية، وما يشهده الإقليم اليوم من نزاعات قبلية قد أخذ منحىً وأبعاداً أخرى لم تكن موجودة في السابق. وقد استجرت فيها أمور كثيرة، وتداخلت فيها مصالح وأهداف محلية وإقليمية مما أوجع الصراع وجعله يستمر بصورة مخيفة تدعو إلى القلق.

أصبح النزاع القبلي المسلح يتفجر بدارفور في دورات متلاحقة وعنيفة حتى أضحي خلو مجتمع دارفور من التناحر القبلي هو الاستثناء وليس القاعدة. في العقود الثلاثة الماضية شمل هذا النزاع كل القبائل دارفور ولاعطاء صورة عن هذا الأمر هنا أمثلة لبعض النزاعات القبلية في دارفور:

جدول رقم (3) يوضح النزاعات القبلية في دارفور من ثلاثينات القرن العشرين إلى مايو 2015:

الرقم	القبائل المتنازعة	التاريخ	الولاية
1	الكبابيش - الكواهلة- البرتي الزيادية- الميذوب	1932	شمال دارفور

<sup>31</sup> / على احمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2004)، ص 166.

شمال دارفور	1956	البرتي - الزيادية	2
شمال دارفور	1957	الميدوب - الزيادية- الكبابيش	3
جنوب دارفور	1964	المعاليا - الرزيقات	4
شمال دارفور	1965	الزيادية - البرتي	5
شمال دارفور	1965	ميدوب - كبابيش	6
شرق دارفور	1966	المعاليا - الرزيقات (قرية أبوكارنكا)	7
جنوب دارفور	1968	الرزيقات - المعاليا	8
شمال دارفور	1968	الرزيقات - الزغاوة	9
شمال دارفور	1968	الزغاوة - الماهرية	10
شمال دارفور	1974	الزغاوة - البرقو	11
جنوب دارفور	1975	البرقي هلبة - الرزيقات	12
شمال دارفور	1976	زغاوة - زغاوة	13
جنوب دارفور	1976	البرقي هلبة - الماهرية	14
جنوب دارفور	1976	البرقي هلبة - الرزيقات الشمالية	15
جنوب دارفور	1976	الرزيقات - الداجو	16
غرب دارفور	1977	الرزيقات - البرقو	17
جنوب دارفور	1980	التعايشة - السلامة	18
جنوب دارفور	1982	الرزيقات - البرقي هلبة	19
جنوب دارفور	1983	الفلاتة - القمر	20
جنوب دارفور	1983	الرزيقات - المسيرية	21
شمال دارفور	1984	الكلابيش - البرتي - الزيادية	22
شمال دارفور	1987	القمر - الفلاتة	23
شمال دارفور	1989	الفور - البديات	24

شمال دارفور	1989	العرب - الفور	25
ش د (تحامل عنصري)	1989	فور ضد (27) قبيلة عربية	26
شمال دارفور	1989	الزغاوة - القمر	27
شمال دارفور	1990	فور (كبكابية) ضد الزغاوة	29
جنوب دارفور	1990	التعايشة - القمر	30
شمال دارفور	1991	الزغاوة - المراريت	31
شمال دارفور	1991	الزغاوة - بني حسين	32
شمال دارفور	1991	الزغاوة - الميما	30
شمال دارفور	1991	الزغاوة - البرقد	33
شمال دارفور	1991	الزغاوة والبرقد (للمرة الثانية)	34
شمال دارفور	1991	الفور - الترجم	35
شمال دارفور (كُثْم)	1994	الزغاوة - العرب الرُّحَل	36
شمال دارفور	1996	الزغاوة السودانيين - الزغاوة الشاديين	37
غرب دارفور	1996	المساليت - ضد بعض القبائل العربية	38
جنوب دارفور (حاليا شرق دارفور)	1996 - 1997	الزغاوة - الرزيقات	39
غرب دارفور (الجنينة)	1997	العرب - المساليت	40
جنوب دارفور	1998	الداجو - الرزيقات	41
غرب دارفور	1998	العرب - المساليت (للمرة الثانية)	42
جنوب دارفور	1999	الفور - الرزيقات	43
شمال دارفور	1999	الميدوب - البرتي	44
جنوب دارفور	2000	الهبانية - أبودرق	45
شمال دارفور	2000	الزغاوة - القمر	46
جنوب دارفور	2000	المعاليا - الرزيقات	47

جنوب دارفور	2000	الرزيقات - التنجر	48
جنوب دارفور/غرب كردفان	2000	الرزيقات - المسيرية (كردفان)	49
جنوب دارفور	2000	الهبانية - السلامة	50
شمال دارفور	2000	الزيادية - البرتي	51
غرب دارفور	2000	الرزيقات - المساليت	52
جنوب دارفور	2001	الرزيقات - أولاد منصور (عرب)	53
غرب دارفور	2001	القمر - الزغاوة	54
جنوب دارفور	فبراير 2005	الداجو - المسيرية	55
جنوب دارفور (سعدون)	2005	الفلاتة - المساليت	56
جنوب دارفور	2005	الهبانية - المساليت	57
جنوب دارفور	ديسمبر 2005	برقد-مسيرية-مسبعات- داجو	58
	يناير 2006	برقد- رزيقات - تُرجم	59
جنوب دارفور	2006	الهبانية - الرزيقات	60
جنوب دارفور (سرقلية)	2006	الهبانية - السلامة	61
جنوب دارفور	2006	الهبانية - الفلاتة	62
جنوب دارفور	2006	القمر - الفلاتة	63
جنوب دارفور	2007	الترجم - الرزيقات	64
جنوب دارفور	2007	الفلاتة - الهبانية	65
جنوب دارفور	2007	القمر - الفلاتة	66
جنوب دارفور (عفونة)	2008	الفلاتة - الهبانية	67
جنوب دارفور (قريضة)	2008	الرزيقات - الهبانية	68
جنوب دارفور (سانبوا)	2008	القمر - الفلاتة	69
جنوب دارفور	2008	البنّي هلبة - الترجم	70

جنوب دارفور	2009	الرزىقات - الهبانية	71
شمال دارفور	2011	البرتي - الزيادة (مليط)	72
جنوب دارفور	2011	السلامات - التعايشة (محلية رهيد البردي)	73
وسط دارفور	2012	السلامات- المسيرية (أم دخن)	74
جنوب دارفور	2012	القمر - البني هلبة (كتيلا: محلية عد الفرسان)	75
جنوب دارفور	2012	المساليات - الفلاتا (قريضة)	76
جنوب دارفور (بلغ جملة القتلى في هذه الهجمات 190 قتيلاً ومئات الجرحى؛ إحراق 14 قرية؛ 1200 منزل؛ تدمير 5 محطات مياه؛ نهب ممتلكات مواطنين تُقدر قيمتها بـ 15 مليار جنيه سوداني).	يناير 2013 - مايو 2013 (15 هجوم من البني هلبة على القمر بسبب ملكية الأرض)	البني هلبة - القمر	77
جنوب دارفور (قريضة/ أم سعدون: 7 قتلى و 20 جرحى)	2013	الفلاتة - المساليات	78
شمال دارفور: جبل أبو عامر (التنافس حول آبار البترول: 17 قتلى، 20 جرحى).	يونيو 2013	الرزىقات (الأبالة) - بني حسين	79
شرق دارفور (110 قتلى، ومئات الجرحى).	12 أغسطس 2013	الرزىقات - المعاليا	80
شرق دارفور (37 قتلى، 47 جرحى).	18 سبتمبر 2013	الرزىقات - المعاليا	81
وسط دارفور (أم دخن): عشرات القتلى والجرحى، اضطر السلامات للفرار إلى تشاد	فبراير 2014	المسيرية - السلامات	82
ش دارفور: (500 بين قتيلا وجريح)	سبتمبر 2014	المعاليا - الرزىقات	83

84	المعاليا - الرزيقات	يناير 2015	شرق دارفور (10 قتلى وعشرات الجرحى).
85	الرزيقات - المسيرية	27 يناير 2015	شرق دارفور
86	الفلاتة - المساليت	فبراير 2015	غرب دارفور (7 قتلى، 20 جرحى).
87	الزيادية - البرتي	21 مارس 2015	شمال دارفور (30 قتلى وعشرات الجرحى).
88	السلامات - المسيرية	22 مارس 2015	جنوب دارفور (21 قتيل، و 24 جريح وسرقة أبقار)
89	الرزيقات - الهبانية (محليتي السنطة والفرديوس)	23 مارس 2015	جنوب وشرق دارفور (مقتل 10 وجرح 10).
90	المعاليا - الرزيقات	10 مايو 2015	شرق دارفور (مئات القتلى والجرحى)

**المصدر:** تجميع الباحث من عدة مصادر منها صحيفة سودان تريبون (2013/5/30، و 2013/8/7، و 2014/2/21) والمركز السوداني للخدمات الإعلامية (SMC)، ومركز دراسات السلام بجامعة نيالا (ولاية جنوب دارفور)؛ ومتابعة الكاتب للصحف اليومية الصادرة في الخرطوم.

من هذا الجدول (رقم 3) يمكن ملاحظة أن فترات الصراع القبلي في دارفور كانت متباعدة جداً في الماضي. فمثلاً من نزاع عام 1932 لم يحدث نزاع إلا في عام 1956 - أي 24 سنة. مع ملاحظة أن تلك كانت فترة الاستعمار البريطاني حيث تركت الإدارة البريطانية آليات المجتمع تعمل في حفظ الأمن وحل المشكلات دون التدخل المباشر منها. ثم حدث نزاع 1957 بين قبائل عربية (الميدوب، الزيادية، والكبابيش). ثم لم يحدث صراع إلى في عام 1964. ثم توالى النزاعات في النصف الثاني من الستينات لكن بمعدل نزاع واحد في العام الواحد في المتوسط (نزاع واحد في الأعوام 64، و66، ونزاعين في 65، ولا يوجد نزاع في عام 67 بينما وقعت ثلاثة أحداث قبلية في العام 1968). ثم لم تسجل الاحصائيات أي صراع قبلي في الأعوام 1969 و1970 و1971 و1972 و1973. ثم بدأت الصراعات تتوالى في السنوات التالية بعد إلغاء نظام مايو للإدارة الأهلية منذ العام 1971. فشهدت الأعوام 1974 و1975 نزاع واحد في كل عام بينما شهد العام 1976 أربعة صراعات قبلية.

وعلى الرغم من زيادة الصراعات القبلية من منتصف السبعينات وحتى النص الثاني من الثمانينات من القرن العشرين إلا أن النقلة في المنحنى حدثت في العام 1989 الذي شهد أربعة نزاعات قبلية ثم توالى النزاعات في التسعينات من القرن العشرين بوتيرة أعلى مقارنة بالعقدين السابقين (سته نزاعات في عام 1991 مثلاً). فإذا أخذنا في الاعتبار عام الاستقلال (1965) هو عام الأساس يمكن ملاحظة أن المعدل بدأ يرتفع كل عقد من الزمان:

جدول رقم (4) يوضح عدد النزاعات في كل عقد (عشرية) منذ الاستقلال:

العقد (الفترة)	عدد النزاعات (الصراعات)
الستينات (من القرن العشرين)	6
السبعينات - - -	7
الثمانينات - - -	9
التسعينات - - -	17
العشرية الأولى من الألفية الثانية (2000 - 2009)	25
النصف الأول من العشرية الثانية للألفية الثالثة	31
الجملة	95

الملاحظ أنه في العقد الأول (العشرية الأولى) لفترة حكم الإنقاذ (1989 - 1999) كان هناك (21) صراع قبلي (أنظر الجدول رقم 3). وهذا يعني أكثر من ضعف عقد الثمانينات (6 نزاعات/صراعات فقط).

كذلك الملاحظ أنه في عام 2000 مثلاً وقعت (8) حروب قبلية في دارفور؛ و(5) في 2006 و (4) في 2005، ومثلها في 2008. لكن الملاحظة الأهم هو وقوع حوالي (20) حالة صراع دموي في عام واحد هو عام 2013 - منها (15) بين يناير ومايو من العام ذاته عبارة عن هجمات متكررة من قبيلة البني هلبة على القمر.

فإذا كانت النزاعات القبلية قد زادت في فترة حكم نظام مايو (النميري) في السبعينات بسبب حل الإدارة الأهلية فقد تضاعف عدد الصراعات في عهد الإنقاذ بسبب تسييس الإدارة الأهلية - بعد إعادتها. فإذا أخذنا الستة عشر سنة - إجمالي حكم النميري (1969 - 1985) مقارنة مع ستة عشر سنة من حكم الإنقاذ (1989 - 2005) نجد أن إجمالي الصراعات في فترة النميري كانت (12) بينما في ستة عشر عاماً للإنقاذ كانت (36) حالة/حادث صراع - أي ثلاثة أضعاف تقريباً. لكن المفارقة الأكبر هي أنه من جملة 85 عاماً - فترة رصد الصراعات القبلية في السودان (1930 - 2015) - نجد أن فترة حكومة الإنقاذ الـ (25 عاماً: 1989 - 2015) - تفوقت على جملة الحقب السابقة، حيث شهدت فترة الإنقاذ (75) صراعاً (عنفاً دموياً) قبلياً مقارنة بـ (23) خلال (60) عاماً - سابقة لحكومة الإنقاذ.

معظم هذه الصراعات هي من الحجم الكبير حيث يصل عدد الضحايا أحيانا إلى المئات من القتلى. بمعنى أنه هناك ربما يكون الكثير من الأحداث القبلية الصغيرة التي لم يتم رصدها أو تسجيلها. كما أن الباحث يجد صعوبة في الحصول على الأرقام الدقيقة أو الكاملة. فمثلا لم تتوفر للباحث أية إحصائيات للأعوام 2009 وحتى 2012 وتظل هذه مجرد أمثلة لكنها تكفي لمؤشرات تفيد التحليل للوصول إلى مدى تصاعدية النزاعات وزيادة تعقيداتها من عهد إلى آخر - خاصة فترة الإنقاذ.

هناك ملاحظة خاصة بالإدارة الأهلية وهي أنها كانت تتولى عملية فض النزاعات لوحدها منذ عهد الاستعمار وحتى حلها في مطلع السبعينات من القرن العشرين بواسطة حكومة نميري التي اعتبرتها من المؤسسات الرجعية أو المتخلفة دونما قراءة صحيحة لطبيعة المجتمع السوداني وآليات ضبطه الاجتماعي. فمن عام 1932 وحتى مطلع التسعينات كان هناك حوالي (36) نزاع كانت فيها آلية فض النزاع هي الإدارة الأهلية في (13) مرة وفيها (4) مرات جهد مشترك بين الحكومة والإدارة الأهلية من خلال مؤتمرات الصلح. مع ملاحظة أن الإدارة الأهلية تدخلت لوحدها لحل النزاعات الأهلية من عام 1932 وحتى العام 1975 بالكامل (8) مرات، ثم تدخلت الحكومة في عام 1976 و 1978. ثم زاد تدخل الحكومة بالاشتراك مع الإدارة الأهلية في الثمانينات من القرن العشرين. لكن زادت معدلات النزاع القبلي في الثمانينات، ثم زادت أكثر في التسعينات - كما سبقت الإشارة - وفي الألفية الثالثة حيث غابت الإدارة الأهلية أو

أصبح دورها ثانوي أو ضعيف. كانت هناك مؤتمرات الصلح التي ترعاها الحكومة بحضور زعامات الإدارة الأهلية الذين تعيّنهم الحكومة. إذن الآلية هي - في التحليل النهائي - حكومية فقط. وهنا نلاحظ زيادة تدخل وزيادة الصراع القبلي أيضاً. فبالإضافة لأسباب أخرى أصبحت الحكومة تتدخل لدفع الديات مما شجع الاقتتال القبلي والتارات، حيث يشعر أطراف الصراع بأنه يقتل (ل يأخذ ثأره) وتتولى الحكومة الصلح والدفع..

من الجدول (رقم 3) يتضح بجلاء كيف تصاعد العنف القبيل في مجتمع دارفور، وقد أثر ذلك على تماسك النسيج الاجتماعي وعلى السلام الاجتماعي وعلى التعايش السلمي والاستقرار بصورة عامة. وربما تستمر هذه الظاهرة لسنوات بل لعقود قادمة إذا لم تتبنى الدولة حلول جذرية لهذه المشكلة حيث ما زالت هناك مناطق توتر قابلة للانفجار في أي وقت.

الملاحظ أن الصراع القبلي انفجر بدرجة أكبر في العقد الأول ونصف العقد الثاني من الألفية الثالثة مقارنة بالعقود الماضية. وقد زاد من حدة الصراع القبلي ظهور الحركات المسلحة على مسرح الأحداث ونشاط ميليشيات الجنجويد. وقد أصبحت تمثل هذه الحركات واجهات قبلية؛ وكذلك أصبحت تعبر ميليشيات الجنجويد عن قبائل معينة كل ذلك أشعل الحرب القبلية في دارفور عامة بينما كانت في الماضي منحصره في نطاق ضيق.

صراع بهذا الحجم ويضم جل قبائل دارفور يؤكد حقيقة واحدة بأن الصراع القبلي تجذر في دارفور، ويصعب حله وتذراكه بسهولة ويسر كما كان في السابق (بواسطة الحلول المحلية للمجتمع الأجاويد - أو الرواكيب- مؤتمرات الصلح) ويرجع ذلك إلى أن عوامل كثيرة استجدت زادت الأزمة تعقيداً.<sup>32</sup>

<sup>32</sup> الرشيد رمضان، المصدر السابق، ص

## وعلى رأس هذه العوامل:

تسييس الصراعات: حيث تدخلت الحكومة المركزية - وخاصة في فترة الإنقاذ - بصورة غير محايدة مما دفع

الطرف الآخر إلى الاحتماء بالأجنبي وبذلك حدث تصعيد وتدويل للأزمة فأصبحت دولية؛

إلغاء الإدارة الأهلية ثم إعادتها مع تسييسها مما أفقدها الاحترام والهيبة وأصبحت عاجزة عن حل المشكلات القبلية كما كان في السابق.

تدفق السلاح من دول الجوار (ليبيا وتشاد).

العوامل السياسية: يرى البعض أن الشرارة الأولى لهذا النزاع الأخير انطلقت عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى التجمع العربي بدعم حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك.<sup>33</sup> هذا يشير إلى أن هناك تكتل واضح للقبائل - على أساس عنصري - لممارسة ضغط سياسي.<sup>34</sup> فقد تبلور اصطفاغ إثني غير عربي ضد العرب (كتلة الفور وكتلة الزغاوة، وقبائل أخرى غير عربية مقابل تكتل القبائل العربية) وهذا بلا شك يؤثر على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي ويعيق التنمية وبالتالي يؤدي إلى استدامة الجهل والتخلف.

كان نتاج كل ذلك في تكتل القبائل على أسس عنصرية لتمارس دورها كجماعات ضغط سياسي على حساب السلام الاجتماعي والتعايش السلمي. وعلى الرغم من أن هذا التكتل العربي ضد غير العربي يرجع إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين لكن في فترة حكم الإنقاذ (الحركة الإسلامية) إزداد التصعيد العنصري على أساس إثني/سياسي حيث تم تصعيد النزاع بين العرب والمساليات (غير عرب) إلى صراع شامل بين العرب وغير العرب ابتداءً من مارس عام 1995

<sup>33</sup> شريف حرير وترجي تقيديت، السودان: الإنهيار أو النهضة، ترجمة مبارك ومجدي النعيم (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997، ص 45.

<sup>34</sup> علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور: مطابع السوان للعملة، 2003، ص 181؛ وأنظر كذلك: محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، الخرطوم: دار عزة للنشر، 2006، ص ص 356 - 359.

عند تقسيم الحكومة للإدارة الأهلية في دار مساليت إلى 13 "إمارة" تم منح غالبيتها للعرب)، وبرزت لأول مفردات جديدة مثل "العرب والزرقة" أو "الحُمرة والزرقة". كما أصبحت القبائل العربية تتحرك في حروبها كجماعة ضغط سياسي "لوبي عربي".<sup>35</sup> ومن أمثلة ذلك حرب الفور ضد سبعة وعشرون قبيلة عربية عام 1987 - 1989، وحرب الزغاوة والعرب عام 1994، وحرب المساليت والعرب عام 1996. ومن أمثلة هذا التسييس للصراع القبلي - على أساس إثني/عنصري هو حدث في صراع بعض القبائل العربية والمساليت بغرب دارفور حيث حاولت الحكومة تطبيق قانون المواطنة الذي ينادي بتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات لكن في الواقع فاق عددهم العرب وإماراتهم عدد أمراء المساليت وإماراتهم. وكان نتاج ذلك أن أصبحت القبائل غير العربية تتحدث صراحة "متهمة الحكومة بالانحياز للعنصر العربي سعياً في تطبيق استراتيجيات الحزم العربي مقابل الزحف الزنجي لغرب السودان".<sup>36</sup> وفي ما يلي مزيداً من الأمثلة التي تؤكد ذلك:

**جدول (5) يوضح أسباب النزاعات القبلية في دارفور 1957-2004 م:**

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1957	الميدوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل
1968	الرزىقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1969	الزغاوة ضد الرزىقات	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1974	الزغاوة ضد البرقد	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1976	بني هلبة ضد رزىقات الشمال	المرعى والماء، سرقة حيوانات

<sup>35</sup> علي أحمد حقار، المرجع السابق، ص 224

<sup>36</sup> لقاء شفهي مع إبراهيم يحي عبد الرحمن، أحد أعيان المنطقة، في: علي أحمد حقار، المرجع السابق، ص 226.

1980	رزيفات الشمال، أم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة والبرقد والداجو والفور	المرعى والماء سرقة حيوانات
1980	التعايشة ضد السلامة	المرعى والماء وسرقة حيوانات
1982	الكبابيش والكواهلة ضد الميذوب والبرتي والزيادية	المرعى والماء وسرقة حيوانات واحتلال أراضي
1984	المسيرية ضد الرزيفات	المرعى والماء وسرقة حيوانات
1987	القمر والمراريت ضد الفلاته	المرعى والماء وسرقة حيوانات
1988	الفور ضد البديات (ككبابية)	نهب حيوانات، وثأر (قتل الفازعين)
1989	فور (ككبابية) ضد الزغاوة	دخول مناطق، سرق الحيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، تحامل عنصري وإخضاع سياسي
1990	القمر ضد الزغاوة	دخول أراضي، سرقة حيوانات
1994	حرب الزغاوة ضد العرب	(حول الموارد - على أساس عنصري)
1995	المسالييت ضد العرب (النجعة - لهم بطون في تشاد - 1995/8/12)	(الصراع حول الأرض على أساس عنصري - تقسيم الحواكير بمرسوم من حكومة الولاية الذي منح العرب إمارات في دار مسالييت ضعف أصحاب الأرض).
1996	العرب ضد المسالييت	غارات ثأر (رد فعل عنصري، وثأر، حيث قُتل 48 شخص من المسالييت وتم حرق قراهم).

1998	العرب ضد المساليت	(الصراع على الحواكير على أساس عنصري)
1999	المساليت ضد العرب	(قتل المساليت مجموعة من العُمد الذين كانوا في طريقهم للمساليت للتفاوض).
2001	الرزقيات ضد الزغاوة	صراع عنصري، أسباب سياسية
2004	الرزقيات ضد المعاليا	المراعي والماء، والأرض (وهو صراع متجدد ومستمر منذ 1965 وحتى تاريخ إعداد هذا الكتاب)

**المصدر:** محمد سليمان، السودان حروب الموارد والهوية... ص 355، علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003.

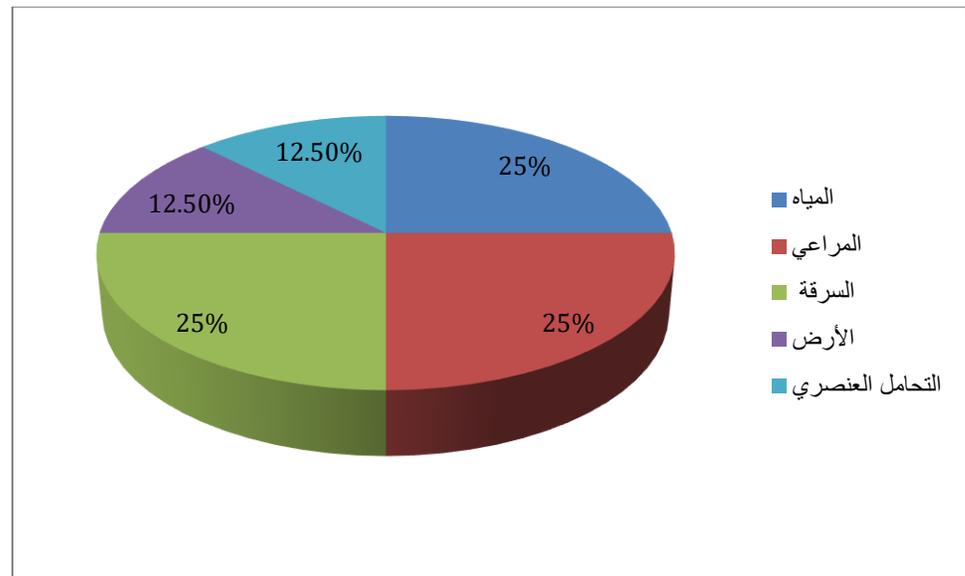
الملاحظ أنه قبل العام 1989 كانت السمة الغالبة المشتركة لأسباب الصراع القبلي تتمثل في المرعى، والماء والأراضي (بين الرعاة والمزارعين). لكن بعد عام 1989 (عهد الإنقاذ) دخلت عوامل جديدة في أسباب الصراع القبلي في دارفور هي: تحامل عنصري، إخضاع سياسي، وتمرد. أبرز ذلك هو الصراع بين قبيلة الفور ضد عشرات القبائل العربية مجتمعة. هذا يعني أن الصراع القبلي في عهد حكومة الإنقاذ قد أخذ منحىً عنصرياً وعرقياً/إثنيًا مع التسييس. و يلاحظ من هذا الجدول أن الصراعات بين القبائل تنشأ لأسباب مختلفة وبين قبائل مختلفة ليست بالضرورة أفريقية وعربية.

لقد تأثر الأباله والرزقيات الشمالية ومجموعة الرحل القبلية (وهي قبائل عربية) بشمال دارفور، بالتصحر والجفاف وشح الأمطار الذي أفقدهم مراعيهم وجفت مصادر المياه في مناطقهم، فهاجروا إلى مناطق الفور ومناطق المساليت بغرب دارفور ووصلوا إلى أقصى الجنوب الغربي لجنوب دارفور وإلى مناطق الداو وغيرها من المناطق الأقل تضرراً بالجفاف

والتصحر.<sup>37</sup> وقد كانت القبائل العربية المختلفة طرفاً في 13 صراع من أصل 22 صراع في الفترة من (1986-2001م) بحسب الجدول السابق. كما يُلاحظ من الجدول السابق (رقم 4) أنه على الرغم من وجود عامل الصراع حول الماء والمرعى، إلا أن البعد العنصري والتسييس أصبح واضحاً منذ العام 1989.

الملاحظة العامة هنا هي أن الصراع القبلي ليس جديداً، كما أن أسبابه (التقليدية) قديمة متجددة. غير أن وتيرة (أو معدل) الصراع وحجمه قد ازداد في فترة حكومة الإنقاذ.

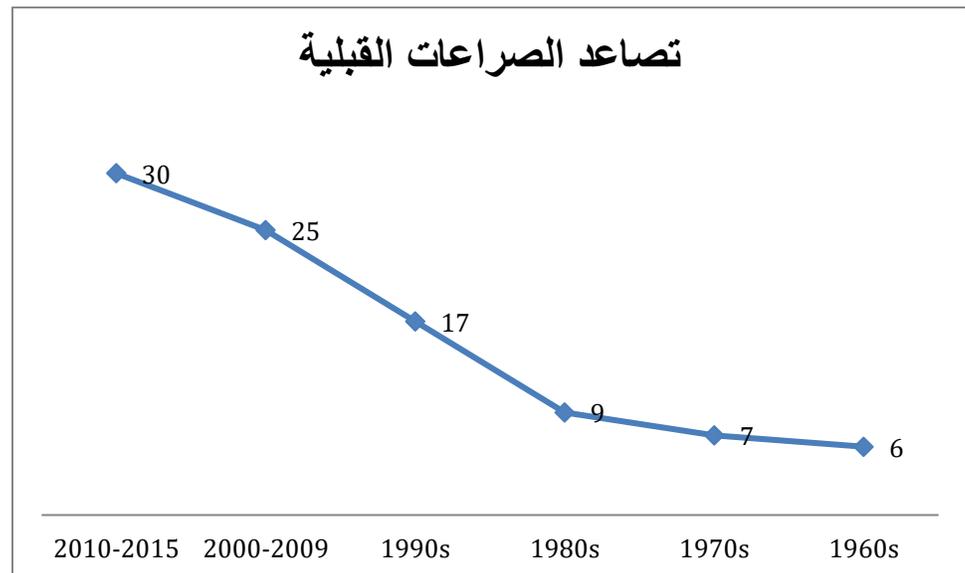
شكل (1) يوضح النسب المئوية لأسباب الصراع القبلي في دارفور:



<sup>37</sup> على أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور (الخرطوم: مطابع العملة السودانية، 2003)، ص 179، أنظر كذلك: محمد سليمان

محمد، السودان: حرب الموارد والهوية، الخرطوم: دار عزة للنشر، 2006، ص ص 337 - 355.

تشكل المراعي 25% وكذلك كل من المياه والسرقة من أسباب الصراع القبلي في دارفور. بينما يشكل الصراع حول الأرض والتحامل العنصري 12.5% لكل. لكن مع ملاحظة أن هذا العامل (التحامل العنصري) قد ظهر مؤخراً. غير أن مشكلة المياه والمراعي ترتبط بمشكلة التنمية. وترتبط مشكلة الأراضي والسرقة بالقوانين والأمن والسلطة والإدارة. وهذا كله - في التحليل النهائي - يرتبط بالسياسات والتشريعات - أي بالنبخبة الحاكمة.



يوضح هذا الرسم البياني الاتجاه التصاعدي لحجم الصراع القبلي في دارفور في خلال أكثر من خمسين سنة.

بصورة عامة تتقاطع الصراعات القبلية (حول الموارد)، مع غياب التنمية العادلة الشاملة، مع التسييس، ظهور الحركات المسلحة، تدخل الحكومة لصالح طرف، الصراعات في دول الجوار وتدفق السلاح إلى دارفور، مع عسكرة القبائل وظهور الميليشيات القبلية واختراق الحكومة لها من جانب والحركات المسلحة المختلفة من جانب آخر. تداخل هذه العوامل واللاعبين (interplay of actors and factors) أدى إلى وضع سياسي/اجتماعي/أمني مأزوم ومعقد سوف يضع بصماته على اتجاهات تشكيل مستقبل السودان السياسي والاجتماعي إذا لم تتم معالجته بصورة جذرية شاملة.

في سياق "عسكرة القبائل" تكفي الإشارة هنا إلى أن أحد الولاة (حاكم ولاية) تم تعيينه حديثاً ذهب لزيارة وتفقد إحدى القبائل المتصارعة بولايته لتهدئة القتال ووقف العنف. فوجد أن تلك القبيلة لديها قوة قوامها أكثر من (50) سيارة دفع رباعي (لاندكروزر) بكامل تسليحها وعتادها. وعندما تساءل عن هوي القوة وتبعيتها قالوا له أن هذه القوة لحماية القبيلة.<sup>38</sup> هذه الوضع ليس استثناء في قبيلة واحدة بل أصبح ظاهرة في دارفور. "ومن المؤسف انتساب معظم منسوبي القبائل من متعلمين وموظفين وسياسيين وتجار وقادة إدارة أهلية، للمشاركة في تكوينها... وأصبحت الصراعات القبلية المسلحة والحرب في دارفور لها أمراء يحركونها من أجل الكسب وتزويد "الحكومات" و"الهداي" و"البرامكة" و"السنجاكة" بأشعارهم الحماسية المشجعة للقتال - تزيد من أوار اشتعال الحرب وتأجيج نيران الصراع القبلي. وهؤلاء "الأمراء" يطلقون عليهم (العقداء)، و"العقيد هو قائد المجموعة المقاتلة ولديه مجلس يضم فرسان القبيلة. وهؤلاء يتسمون بالشراسة والشجاعة والاستبسال في أحلك الظروف."<sup>39</sup> كان نتاج ذلك المناخ أن تكونت قوات لكل قبيلة لحمايتها؛ وهناك أكثر من (10) قبائل لديها مجموعات مسلحة نشأت بعد اشتداد الصراع المسلح بدارفور لا سيما المكونات العربية وهو صراع أدى إلى مقتل أكثر من 1000 قتيل عام 2010 كما جاء في تقرير "مسح الأسلحة الصغيرة للباحثة (جولي فيلنت عن الصراع القبلي في دارفور)."<sup>40</sup>

إذن ما زال للقبيلة حضور كثيف في بنية العقل السياسي السوداني - حاضرة بثقافتها ووعيتها في الواقع السياسي السوداني. وهذا يضعف حصيلة البناء السياسي للمجتمع المدني السودان حيث حدث - كما سبقت الإشارة - تسييس للقبيلة في الريف وقبلنة للسياسة في الحضر وزاد نفوذها في المحاصصة السياسية وتأثيرها على العملية السياسية. والخطورة أنه على أساس هذا التسييس تمت عسكرة للقبائل وتحول بعضها لماليشيات فعززت بنيتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأصبحت القبيلة قوية في كثير من المناطق وذلك خصما على هيبة السلطة الرسمية. وتكمن الخطورة

<sup>38</sup> محمد حمدان، أمراء الحرب في دارفور: حرب القبائل.. الأيدي الخفية"، تقرير في صحيفة السوداني، الخرطوم: 2015/4/26، ص 3.

<sup>39</sup> المصدر نفسه.

<sup>40</sup> تقرير صدر في جنيف 2010.

الأكبر هنا في نمو "الهويات دون الوطنية" على حساب الهوية الوطنية الجامعة في دولة كالسودان ما زال البعض يعتبرها في حالة التكوين والسيرورة. وربما تتحول القبيلة في السودان إلى كيان أقوى من الدولة كما هو الحال في بعض دول الربيع العربي مثل اليمن وليبيا، وبالتالي من المتوقع أن تؤثر على عملية بناء المجتمع المدني المتماسك والدولة الوطنية المستقرة.

تبدو هذه الخطورة واضحة من خلال إعادة بعث القبلية حتى على المستوى القومي والاستقطاب الجهوي والعربي وقد ظهرت في هذا السياق مفاهيم جديدة تعبر عن هذا الواقع المشوه والمنقسم جهويا والمستقطب إثنياً ومن هذه المفاهيم "أولاد البحر" (الجلابة) مقابل "أولاد الغرب والزرقة" مما خلق فجوة عميقة في نسيج المجتمع السوداني ككل. وأثر ذلك على علاقة أبناء الغرب في نظرتهم وتعاملهم وموافقهم إزاء أبناء "الوسط النيلي" ونخبته التي تسيطر على الدائرة الداخلية لصنع السياسة واتخاذ القرار. وزاد من تعزيز هذا التصور لأبناء الغرب وقبائل مناطق الهامش الأخرى (جنوب النيل الأزرق و جنوب كردفان/جبال النوبة) أن التوظيف يتم على هذا الأساس؛ وقد تم التعبير عن ذلك رسمياً بتضمين اسم القبيلة في الأرنيك (الاستمارات) الخاصة بالتقديم للوظائف في الدولة أو الحصول على الخدمات من الأجهزة الرسمية (مثل الأوراق الثبوتية/الهوية).

كذلك من الاسقاطات السلبية لذلك أصبح أبناء الغرب يفسرون كثيراً من الأحداث على هذا الأساس الجهوي/الإثني. ففي بضع أحداث العنف الطلابي التي وقعت في بعض الجامعات في العاصمة الخرطوم اتهم طلاب الغرب والأقاليم المهمشة حكومة المؤتمر الوطني بأنها وجهاز أمنها تستهدف أبناء دارفور من خلال الاعتقالات والتعامل معهم بعنف ممنهج. وهناك كثير من المواقع العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وصحف الكترونية معارضة للنظام (مثل صحيفة حريات) أخذت تتابع ذلك وتنشر بيانات طلاب الغرب والمناطق المهمشة وهي تدين هذا "الاستهداف" لطلاب دارفور.

### خامساً: تسييس الإدارة الأهلية:

لقد لعبت الإدارة الأهلية دوراً فاعلاً في فض النزاع والمصالحة وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف هذه المكونات الاجتماعية المتباينة. وعلى الرغم من انحسار الإدارة الأهلية خاصة في المراكز الحضرية إلا أنها ظلت تقوم بدور

أصيل في تعزيز المصالحات، وهو دور مقبول اجتماعيا وسياسياً. فالإدارة الأهلية حكم محلي تقليدي وطبيعي حيث أن الانتماء للقبيلة ليس أمراً اختيارياً لأن الإنسان يجد نفسه فيها بحكم الانتماء الطبيعي لأواصر القرابة والدم والعشيرة.<sup>41</sup> بصورة عامة تم وصف الإدارة الأهلية (native administration) بأنها "تنظيم شعبي يقوم بأداء أعماله الإدارية والاجتماعية بصورة طبيعية وبتكلفة إدارية قليلة وغير بيروقراطية جامدة. فهو يقوم على الأسرة الممتدة ذات الجذور التاريخية السابقة لقيام الدولة الحديثة. وتتبع أهميته في السودان لتعدد وضخامة مكونات نسيجه الاجتماعي. فالقبيلة كيان اجتماعي أصيل في المجتمع السوداني له أسلوب حياته وروابطه الأسرية على مدى تاريخ السودان القديم والحديث.<sup>42</sup> لذلك اعتمد الأتراك والبريطانيون على نظام "الإدارة الأهلية" كحكم محلي تقليدي فعال لإدارة أرياف السودان وبعض مدنه الصغيرة بصورة فعالة وبتكلفة إدارية رخيصة.

اعترف الانجليز أن القبيلة مؤسسة اجتماعية ذات أهداف لترقية حياة أفرادها حيث أوصى اللورد ملنر في تقريره عام 1925م، مع الأخذ في الاعتبار سياسات اللورد لوقارد التي تعرف بـ "سياسة الحكم غير المباشر" فصدر أول تشريع لتنظيم الإدارة الأهلية تحت مسمى "قانون سلطات المشائخ لسنة 1922م". ويبدو أن التشريع استهدف الشريحة الأقل استقراراً وكانت السلطات الادارية والتنفيذية والقضائية للفصل في الخصومات وحفظ الأمن.

ومنذ ثورة أكتوبر 1964 تعالت أصوات المتقنين مطالبين بحل الإدارة الأهلية. وتبعاً لذلك صدر قرار سياسي بحل وتصفية الإدارة الأهلية في عام 1970. غير أن حلها ترك فراغاً إدارياً كبيراً أدى إلى فراغ أمني. كما ارتفعت نسبة الصراعات القبلية. وانفرط النظام في الأرياف والبوادي حيث يضعف الوجود الرسمي للسلطة .. واختلطت تبعاً لذلك الأعراف القبلية في الزراعة والرعي .. وبرزت الاحتكاكات القبلية والصراعات الدموية المتكررة والمؤسفة والتي أصبحت أكثر دموية بدخول بعض المتغيرات الإقليمية حيث تدفق السلاح الناري الحديث من تشاد وأصبح القتال بين

<sup>41</sup> محمد أحمد محمد داني، "دور الإدارة الأهلية في تعزيز المصالحات الوطنية"، (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع، الخرطوم: 2010/10/7)،

ص 2.

<sup>42</sup> محمد أحمد داني، المصدر السابق.

القبائل بالسلح الحديث بدلاً عن السلح الأبيض مما زاد من عدد القتلى في كل مواجهة بين القبائل خاصة في دارفور. و"اهتزت حقوق الأفراد في تنافسهم على المناشط الاقتصادية والموارد، وبرزت طواهر الجريمة ممثلة في (السالف) والنهب المسلح، و(العندو كلاش يعيش ببلاش) و (كلاش يومين ولا اغتراب سنتين)".<sup>43</sup>

وفي فترة حكومة الإنقاذ - خاصة بعد تطبيق نظام الحكم الفدرالي في عام 1991 - حاولت الحكومة استيعاب هذه الإدارة الأهلية في هيكل إدارة الدولة. وغيرت تسمية الناظر إلى "أمير". وتدخلت الحكومة في تعيين الأمير (الناظر سابقاً) مما يعني الولاء للحكومة. وتم اعتبار ذلك نوعاً من "التسييس"، ففقدت الإدارة الأهلية هيبتها كما فقدت الكثير من سلطاتها في السابق. فتعرضت إلى نقد كثيف من نخب وزعماء الإدارة الأهلية في دارفور.

من أهم الأسباب هو الاجراءات التي اتخذتها الدولة بتجفيف مصادر تمويلها ومعينات عملها فاصبحت الإدارة الأهلية تعمل ومطلوب منها أن تقوم بكثير من الأدوار الصعبة ولكن ليس لها مقابل لما تقوم به، حيث صوب عدد من قيادات وأعيان الادارات الأهلية بدارفور انتقادات حادة للدولة وحملوها مسئولية الاوضاع التي آلت اليها الإدارة الأهلية بولايات دارفور. واتهموها بالتقصير وعدم الاهتمام وطالبوا الحكومة بأن تعيد إلى الإدارة الأهلية مكانتها التي كانت عليها في السابق، وأن تجعل لها موطئ قدم في الدستور الدائم القادم وان تضعها من ضمن أنظمة الدولة. كما طالبت قيادات الإدارة الأهلية الحكومة بضرورة توفير المعينات اللازمة للعمل حتي تضطلع الإدارة الأهلية بدورها الطبيعي.<sup>44</sup> وفي ظل عسكرة القبائل أصبحت المليشيات القبلية خارج سيطرة الإدارة الأهلية التي تأثرت بالتسييس خاصة في فترة حكومة المؤتمر الوطني (الحركة الإسلامية). ولقد تراجع دور الإدارة الأهلية كما يوضح الجدول التالي:

### الجدول التالي الذي يوضح قائمة النزاعات القبلية الكبيرة في دارفور للفترة

<sup>43</sup> ذو النون عبد النبي، الإدارة الأهلية ودورها في التعايش السلمي والوحدة الوطنية، ندوة مركز دراسات المجتمع ... المصدر السابق.

<sup>44</sup> أنظر تغطية المؤتمر الصحفي لزعماء الإدارة الأهلية لدارفور في مجلس الولايات بالخرطوم، في صحيفة الصحافة، الخرطوم: 2012

### بين (1932م و 2011م) وآلية فض النزاع

الولاية	التاريخ	آلية فض النزاع	السبب	القبائل المتنازعة	
شمال دارفور	1932	الإدارة الأهلية	المرعى	الكبابيش - الكواهلة- البرتي(ع) الزيادة(ع) - الميدوب (أ)	1
شمال دارفور	1956	الإدارة الأهلية	عشور وحدود قبلية	البرتي - الزيادة(ع)	2
شمال دارفور	1957	الإدارة الأهلية	اتفاقية المالحة	الميدوب - الزيادة- الكبابيش(ع)	3
شمال دارفور	1965	الإدارة الأهلية	حدود قبلية	الزيادة - البرتي(ع)	4
جنوب دار فور	1964	الإدارة الأهلية	قبلي	المعالية(ع)- الرزيقات(ع)	5
شمال دارفور	1965	الإدارة الأهلية	قتل ونهب	ميدوب - كبابيش(ع)	6
شمال دارفور	1976	الإدارة الأهلية	موارد المياه	زغاوة- زغاوة(أ)	7
جنوب دار فور	1975	الإدارة الأهلية	قبلي	البنى هلبة(ع)- الرزيقات(ع)	8
جنوب دار فور	1976	تدخل الحكومة	رعاة- ذراع	الرزيقات(ع) - الدينكا(أ)	9
جنوب دار فور	1978	تدخل الحكومة	رعاة - ذراع	التعايشة(ع) - السلامات(ع)	10
جنوب دار فور	1979	الإدارة الأهلية	رعاة - ذراع	الرزيقات(ع) - المسيرية(ع)	11
جنوب دار فور	1982	الحكومة	ثأر قبلي	البنى هلبة(ع)- الرزيقات(ع)	12
شمال دار فور	1983	الحكومة	قبلي	البرتي(ع) - الكبابيش(ع)	13

14	الفلاته (أ) - القمر (ع)	قبلي	الحكومة والإدارة الأهلية	1984	جنوب دار فور
15	الرزوقات (ع) - الدينكا (أ)	قبلي	الحكومة	1986	جنوب دار فور
16	الفور (أ) - العرب	رعاة - زراعي	الحكومة	1986	جنوب دار فور
17	الزغاوة (أ) - القمر (ع)	قبلي	الحكومة والإدارة الأهلية	1987	ش و غ دارفور
18	الزغاوة (أ) - القمر (ع)	نهب	الحكومة	1989	ش و غ دارفور
19	الزغاوة (أ) - المعاليا (ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دار فور
20	الزغاوة (أ) - الرزوقات (ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دار فور
21	الزغاوة (أ) - بني حسين (ع)	قبلي	الحكومة	1991	شمال دار فور
22	الزغاوة (أ) - الميما (أ)	نهب	الحكومة	1991	شمال دار فور
23	الزغاوة (أ) - البرقد (أ)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دار فور
24	الترجم (ع) - الفور (أ)	رعاة - زراعي	الحكومة	1991	جنوب دار فور
25	الزغاوة (أ) - الرزوقات (ع)	ثأر	الحكومة	1993	جنوب دار فور
26	الزغاوة (أ) - الزغاوة	قبلي	إدارة أهلية	1996	شمال دار فور
27	المساليت (أ) - العرب	رعاة - زراعي	إدارة أهلية	1996	غرب دار فور
28	الزغاوة (أ) - الرزوقات (ع)	قبلي	الحكومة	1996	جنوب دار فور
29	المساليت (أ) - قبائل عربية	قبلي	الحكومة	1998	غرب دار فور
30	الرزوقات (ع) - دينكا (أ)	ثأر	الحكومة	1998	جنوب دار فور
31	الداجو (أ) - الرزوقات (ع)	زراعي - رعاة	الحكومة	1998	جنوب دار فور
32	الفور (أ) - الرزوقات (ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دار فور

33	المساليت(أ) - العرب	ثأر	الحكومة	2000	غرب دار فور
34	الزغاوة(أ)- القمر(ع)	نهب	الحكومة	2000	شمال دار فور
35	البرتي(ع) - الميذوب(ع)	قبلي	الحكومة	2000	شمال دار فور
36	الرزياقات(ع) - أولاد منصور(ع)	قبلي	إدارة أهلية	2001	جنوب دار فور
37	الفلاتة و الهبانية	قبلي	إدارة أهلية	2007	جنوب دارفور
38	الرزياقات والهبانية	أرض	إدارة أهلية	2009	جنوب دارفور

**المصدر:** الصادق أكبر موسى، أثر الصراع القبلي بين الرزياقات والمعالي على الاستقرار السياسي والاجتماعي في ولاية شرق دارفور(رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة نيالا)، 2007.

يوضح الجدول أعلاه تراجع دور الإدارة الأهلية في الثلاثة عقود الأخيرة بسبب حلّها ثم إعادة بتجريدها من كثير من سلطات ثم تسييسها. فمنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين تدخلت الإدارة الأهلية مرتين فقط في محاولة احتواء النزاعات القبلية من جملة (18) نزاع في الفترة (1990 - 2009).

لقد شكّا قادة الإدارة الأهلية من إهمال الدولة لدور الإدارة الأهلية في الفترة الأخيرة خاصة بعد مؤتمر كنانة في العام 2011، وقال إن الإدارة الأهلية في دارفور أصبحت تواجه تحديات كبيرة متمثلة في قلة الامكانيات المادية والعربات التي تمكنها من الوقوف على بعض المشاكل التي تقع في مناطقهم. وأن الإدارة الأهلية على الرغم من العمل الذي يقومون به ليس لها موقع منصوص عليه في دستور الدولة وقوانينها وليست لهم حقوق في نهاية الخدمة كمعاشات ليعيش بها احفادهم. وأن الدولة كانت تمنحهم مكافآت مالية بسيطة عبر وزارة الداخلية ولكن وزارة الداخلية اوقفتها منذ فترة. وطالبوا الدولة بضرورة تحديد وضعية الإدارة الأهلية في الدستور. وحذّروا من العواقب الوخيمة

لإهمال الإدارة الأهلية... وأشاروا إلى ضرورة تحديد وضعيتها ومنحها صلاحياتها، وقالوا: "إذا كانت الدولة لا ترغب في استمرار الإدارة الأهلية فنحن لا نرغب في ذلك".<sup>45</sup>

وأشاروا إلى تعرض عدد من قيادات الإدارة الأهلية للتصفية الجسدية نتيجة لتصديهم للمشاكل التي وقعت بين القبائل ومنسوبيها: "نحن ساهمنا كإدارة أهلية في كل المفاوضات التي أجرتها الحكومة مع الحركات المسلحة في كل من أبشي وأبوجا وسرت والدوحة من أجل إحلال السلام والإستقرار في البلاد ولكن بعد كل هذا المجهود الكبير لم نجد المكافأة لنا كواحدة من الشرائح. وقد قمنا ب"300" مصالحة خلال الفترة الماضية.<sup>46</sup> وهذا مؤشر على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الإدارة الأهلية في عملية بناء السلام إذا ما اهتمت بها الدولة من ناحية السلطات والامكانيات.

#### خاتمة:

وعلى الرغم من أن المجتمع السوداني في معظم مناطقه أصبح أقرب إلى المجتمعات الانتقالية إلا أن بعض أجزائه ما زالت تحكمها الأعراف والقبيلة مما يزيد من أهمية الإدارة الأهلية في هذه المرحلة لأن الإدارة الأهلية - كما يقول الخبراء - "أنها تنوب عن الدولة في حماية أموال وأرواح المواطنين وفض النزاع بينهم".<sup>47</sup> إذن من الحكمة أن تدعم الحكومة الإدارة الأهلية في مناطق دارفور وكذلك أرياف كردفان والشرق. وأن تترك لميكانيزمات المجتمع أن تؤدي دورها الطبيعي في التخلص من النظم التقليدية القديمة وفق قانون التطور الطبيعي للمجتمع. ويمكن بالمزيد من التعليم (مدخل للتوعية) أن تنحسر وتتلاشى الإدارة الأهلية تدريجيا كما حدث في المراكز الحضرية الأخرى في السودان. لكن الآن تحتاج عملية بناء السلام لجهود الإدارة الأهلية. فقيادة الإدارة الأهلية هم أدرى بواقع مناطقهم والأدرى باللغة التي يخاطبون بها أهلهم وهم الوسيط الفاعل والمؤثر الذي يمكن أن يساعد في تنزيل استراتيجيات

<sup>45</sup> المصدر نفسه (ناظر عموم الهبانية اللواء «م» الناظر صلاح علي الغالي)

<sup>46</sup> المصدر نفسه

<sup>47</sup> ذو النون عبد النبي، المصدر السابق، ص 11.

وسياسات السلام وتنفيذ برامج عملية بناء السلام. فهم لا غنى عنهم في هذه المرحلة. لكن مع ضرورة توعيتهم بأبعاد أدوارهم في هذه الظروف الاستثنائية والمرحلة الانتقالية التي يمر بها الإقليم في سياق رتق النسيج الاجتماعي الذي مزقته الصراعات والحروب وما زال الوضع متأثراً بإفرازات الحرب.

ويمكن تلخيص أسباب الصراع القبلي في السودان في:

- أ. الصراع حول الأرض: فالأرض هي السبب الرئيسي للصراع - في بدايته عندما كان محدوداً على المستوى المحلي (الحواكير، المراعي، الزراعة: الرُّحل ضد المزارعين).
  - ب. غياب التنمية الشاملة العادلة مما جعل القبائل تتصارع حول موارد محدودة وفقيرة.
  - ت. إلغاء الإدارة الأهلية، ثم إعادتها مع إضعافها وتسييسها مما نتج عنه فراغ إداري وفراغ أمني أدى إلى تصعيد الصراع القبلي والذي تقاطع مع ظهور الحركات المسلحة فاتسع وأصبح أكثر دموية.
  - ث. أداء المليشيات القبلية لأدوار أمنية هي من صميم علم الأجهزة الشرطة والقضائية (استعادة مسروقات، تتبُّع المجرمين والسارقين، وربما حتى القصاص منه).
  - ج. انتشار السلاح بسبب الصراعات في دول الجوار.
  - ح. بعد ظهور الحركات المسلحة أصبح هناك استقطاب حاد للقبائل بين الحكومة والحركات مما نقل الصراعات القبلية إلى مراحل متقدمة وأكثر تعقيداً.
- توصل البحث إلى ما يلي:

أولاً: الصراعات القبلية أضعفت سلطة الدولة ، وسوف تواصل الإضعاف بمساعدة عوامل أخرى ، فكثير من مناطق دارفور حالياً تقع تحت سلطة الحركات وتطلق عليها مناطق محررة، أو تحت سيطرة مليشيات القبائل صاحبة الحواكير والتي تفرض سلطتها عند حدوث أي صراع مع قبيلة أخرى منافسة.

**ثانياً:** بسبب تعرضها للتسييس أصبحت الإدارة الأهلية غير قادرة على إدارة الصراع أو احتواء النزاع كما كان في الماضي. وأصبحت تقف عاجزة أمام إقناع الميليشيات المسلحة بدarfur.

**ثالثاً:** استمرار الحكومة في دفع الدييات في حالات القتل بين القبائل شجع على استمرار الجرائم والعنف..

**رابعاً:** من الملاحظ أن الصراعات القبلية أصبحت تدار في داخل الخرطوم من قبل نافذين في الدولة، حيث لمانع لديهم في للوصول إلى السلطة على حساب مصالح أهلهم. لقد تم قبلنة السياسة في المناطق الحضرية مثل ما تم تسييس القبيلة في الريف. إذن جزء كبير من أسباب الصراعات القبلية هو التطلع للسلطة. وقد أصبح الانتماء القبلي صاحب الصوت الأعلى نتيجة للمحاصصة في توزيع فرص العمل. وهذه المحاصصة القبلية في الحكم أنتجت طبقة مستثمرة في الصراعات القبلية لذلك يسعون باستمرار لاستمرار النزاع القبلي بإثارة الفتن وبغيرها من الوسائل. لقد كانت دارفور سلطنة واحدة ، وتحل مشاكلها بالأعراف والإدارة الأهلية وكانت مستقرة والنزاعات القبلية محدودة وتحدث في فترات متباعدة (أنظر الجدول رقم 2)، بينما أصبحت الآن خمس ولايات تعج بالحروب الأهلية الطاحنة يلعب فيها الانتماء القبلي عاملاً أساسياً. فالواضح ما يدور الآن يرجع إلى تسييس الإدارة الأهلية. وأصبح زعيم القبيلة يتحدث باسمها سياسياً بينما هو في الواقع لا يمثلها تمثيلاً حقيقياً لأن المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) هو الذي يقوم بتعيينه على أساس الولاء له، إلى جانب انتشار السلاح .

#### التوصيات:

1. تحتاج الدولة إلى فرض هيبتها ومراجعة الحكم الفيدرالي بحيث يتم تطبيق الفدرالية الحقيقية/الكاملة.
2. نظام دفع الدييات بشكله القائم يشجع على القتل طالما أنه يساعد على تجنب العقوبة - لا سيما الإعدام. لالك يجب إعادة النظر فيه.

3. إعادة السلطات السابقة للإدارة الأهلية لتمكينها من أداء دورها كما كانت في السابق كأداء للضبط الاجتماعي وآلية فاعلة لحل النزاعات والصراعات القبلية ريثما تنتهي هذه الإدارة تدريجيا بالتعليم والتنمية ونشر الوعي وتكون المؤسسات الرسمية قادرة على ملء الفراغ الإداري.
4. يجب على الحكومة أن تتوقف عن تسييس الإدارة الأهلية وتتعامل بحيادية مع كل مكونات المجتمع .
5. إعادة النظر في قوانين الأرض وتعديلها بما يحقق العدالة ويضع حد للصراع حولها.
6. محاربة التقاليد السالبة مثل المفهوم التقليدي للحاكورة، الذي يوازي نظام الإقطاع في أوروبا، والعمل على تغيير هذه الثقافة بثقافة المواطنة والقانون وسلطة الدولة المركزية والملكية العامة للأرض.
7. جمع السلاح من المواطنين ومن القبائل ومن الميليشيات المختلفة وتقوية القوات النظامية وتكثيف نشرها في مناطق التوتر والنزاع.
8. على النخب أن تضع في أولوية جدول أعمالها بناء السلام؛ بأن تركز في حوارها مع المركز على المشروعات والتنمية وليست على المناصب، وذلك من أجل تحقيق تغيير اجتماعي حقيقي وقيادة حركة وعي شاملة تقضي على الجهل والتخلف وتوسع في مدارك وآفاق المواطن في دارفور بحيث يحدث تحول كبير في رؤية الفرد لدوره وانتمائه ليتجاوز الولاءات الضيقة (دون الوطنية) إلى الانتماءات والولاءات الوطنية وفوق الوطنية.